الفَصْل العَاشِر

حِوَارُ البُنْدُقِيَّة

obeikandl.com

obeikandl.com

ليلٌ تهاوت كواكبهُ

انطلقت الرصاصة الأولى في "حوار البُندُقيَّة".. وعندما تنطلق الرصاصة الأولى، دائماً ما يكون صوتُها داوٍ.. يخفُتَ بعدئذٍ صوتُ الحقيقة، ويغيب العقل.. وتمتلئ النُفوس بالمشاعر السالبة..

عندما تنطلق الرصاصة الأولى، يصعُبُ كَبحَ جَمَاحِهَا، فالنار عندما لا تجد ما تلتهمه، تلتهم نفسها إلى أن تصير رماداً.. وعندما تنطلق الرصاصة الأولى، يستطيع أن يسمعها حتى الذين في آذانهم وقرٌ..

في الأوَّل من يونيو (حُزيران)، صَدَرَ البيان الأوَّل عن الحكومة الإثيوبيَّة، وأعلنت فيه عن اشتباكاتٍ وقعت في يوم ١٩٩٨/٥/٣١، وقالت إنها: «**صدت هجوماً إريترياً وكبَّدت قوَّاتها خسائر فادحة في الأرواح والمُعِدَّات**».. وأن الاشتباكات: «**أسفرت عن مقتل ١٠٠ شخص ونزوح ١٠ آلاف من مُواطنيها**».

بعد يومين، صدر البيان الأوَّل من أسمرا عن وزارة الخارجيَّة الإريتريَّة، وتحديداً يوم ١٩٩٨/٦/٣، وأعلن: «بدء الحرب بهجوم شنته القوَّات الإثيوبية على منطقة "أمبسا قلبا" جنوب إريتريا، في الساعة الخامسة والنصف صباحاً (بتوقيتها)، استخدمت فيه الدبَّابات والمدفعيَّة الثقيلة».. واعترف البيان بأنه لم يُكشف إعلامياً عن اشتباكاتٍ سابقة جَرَت على مدى ثلاثة أيام متتالية، بدءً من ٥/٢٢ وحتى ١٩٩٨/٥/٢٥، وكذلك اشتباكاً آخر في يوم ٥/٣١ على الحدود، ولم يُعلن عن خسائر في الأرواح أو المُعِدَّات.

بالنظر لتواريخ تلك الاشتباكات، بدا أن أسمرا لم تكشف عنها حتى لا تفسد على شعبها بهجة احتفالاته بذكرى الاستقلال.. وربَّما كان الطرف الآخر كذلك.

في غُضُون ذلك، نقلت وكالات الأنباء عن رئيس الوزراء الإثيوبي قوله: «**إن فُرَصَ السلام بدأت تتضاءل**».. وإنه: «أعطى أوامره للقوَّات الإثيوبيَّة لحماية وحدة الأراضي الإثيوبية وردَّ العُدوان الإريتري».. وكرَّر ما قاله سابقاً عن عدم التفاوُض: «**ما لم تنسحب إريتريا**».

جاء الرد على لسان الرئيس الإريتري لوكالة الصحافة الفرنسيَّة في نفس اليوم الذي انطلقت فيه الرصاصة الأولى، وتصريحات رئيس الوزراء الإثيوبي، فقال: «**إن انسحاب القوَّات الإريتريَّة أمرٌ غير مسموح به أخلاقياً، ولن يحدُث**

أبداً».. وأضاف مستطرداً: «**إن الطلب منا بالانسحاب من أراضينا، هُو بمثابة طلب من أمة وشعب بالهجرة إلى دولة أخرى**». إذاً، فالرصاصة الأولى التي انطلقت جعلت حوار الطرشان يستقيم، حتى ولو كانت تلك الاستقامة بدواعي القتل أو الثأر أو الانتقام.

بدأت الحكومة الأثيوبية حملة تعبئة كبيرة في أوساط مواطنيها، بتركيزٍ على إقليم التيغراي، وقد تلازم ذلك مع حملة إعلاميَّة مُكثفة، استخدمت فيها عبارات وألفاظ قاسية، يظن من يسمعها بأنه جرى الترتيب لها منذ أمدٍ بعيد، وكانت تنتظر مثل تلك اللحظة.

لكن في الواقع، حتى بدء المعارك كان قد أُعِدَّ له وفقاً للسيناريو الثاني، الذي اعتُمِدَ في اجتماع القيادات، والذي كان على هامش المؤتمر الخامس لـ"الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" في عاصمة الإقليم "ميكِلي"، وفق ما تمَّت الإشارة له سابقاً، وهو قد اعتَمَدَ في تنفيذه على محاولة إثارة إريتريا وجرّها إلى عملٍ عسكري على طول الحدود، على نحوٍ يُتيحُ إظهارها بمظهر المُعتدي، ويمنح إثيوبيا المُبرِّر الكافي لمُواجهته، وذلك حتى تتحقق الأهداف المتمثلة في إنزال هزيمة عسكريَّة بها تقصم ظهر الكبرياء الإريتري، وتُنهِكَ البلاد اقتصادياً، وصولاً إلى تهميش دورها الإقليمي.

عند انطلاق الرُصاصة الأولى، وما صاحبها من تحفظٍ سياسي وإعلامي إريتري، كادت إثيوبيا أن تحقق ما أرادت في إظهار إريتريا بمظهر المُعتدي.

امتدَّت الاشتباكات على طول الحدود المُمتدة بين البلدين إلى نحو ألف كيلو متر، فشَمِلت ثلاث جبهات، بدءً من "بادِمِي" في الجنوب الغربي لإريتريا، مروراً بـ"زال أمبسا" في الوسط، وصولاً إلى "بوري" في الجنوب الشرقي.

في خِضَمِّ ذلك، تسرَّبت أنباء عن تبلوُر المبادرة الأمريكيَّة-الرُوانديَّة، وذكرت التقارير أنها حُصِرت في أربع نقاط:

(١) انسحاب القوَّات الإريتريَّة،
(٢) نزع السلاح من المنطقة المُتنازع عليها،
(٣) إخضاعها إلى مراقبة وسطاء، و..
(٤) بدء مفاوضات ترسيم الحدود.

كذلك تمخضت مبادرة دول السَّاحل والصحراء عن استعداد المنظمة إرسال قوَّات فصلٍ من الدُول المُنضوية تحت عُضويَّتها.

لكن في يوم ١٩٩٨/٦/٥، تطوَّرت الحرب وأخذت اتجاهاً خطيراً، فبعد نحو ساعتين من مغادرة مساعدة وزيرة الخارجيَّة الأمريكيَّة سوزان رايس أسمرا، قامت طائرات إثيوبية من طراز "ميج ٢٣" بقصف مطار أسمرا في الساعة

الثانية وعشر دقائق بعد الظهر، وأعقبتها بأخرى بعد نصف ساعة. وتكرَّرت المحاولة في اليوم التالي ١٩٩٨/٦/٦، إلاَّ أن الدفاعات الإريتريَّة استطاعت هذه المرَّة إسقاط واحدة، وأسر طيَّارها "العقيد بيزابيه بيتروس".

بعد دقائق معدودات من الغارة الإثيوبيَّة الثانية، قامت طائرات إريتريَّة بالتوجُّه إلى مطار "ميكِلي" في إقليم التيغراي وقصفته، حيث دمَّرت عدَّة طائرات كانت تقف مُرابطة في مُدرَّج المطار، وأصاب القصف مواطنين كانوا يقفون في باحة المطار، وهُم على حدِّ قول أحد المراقبين: «**لم تكُن القوَّات الإريتريَّة على علم بأن الإثيوبيين قد أحضروا أعداداً كبيرة من المواطنين إلى المطار العسكري ليستقبلوا طيَّاريهم الأبطال عند عودتهم**». (١)

في الكيفيَّة التي أصابت بها الطائرة الإريتريَّة الطائرات الإثيوبية المُرابطة جَرَت روايتان، نوردهُما لأن سلاح الجو الإريتري جرى تأسيسه حديثاً: **الأولى**، تشير إلى عدم انتباه جهاز الرَّصد الإثيوبي لها باعتبارها إحدى طائراته التي غادرت لقصف مطار أسمرا، وأدَّت مهمَّتها وعادت إلى قاعدتها.. **والثانية**، تقول بأن الطيَّار الإريتري عندما حلق في سماء المطار قام بإنزال إطارات طائرته للتمويه، كمن يريد الهبوط والاستسلام، وبعد أن اقترب من هدفه، قام بقصف الطائرات والتحليق في الجو مرَّة أخرى.

بدخول عُنصُر الحرب الجويَّة إلى أتون النزاع، انفلت زمام الأمور تماماً، وكان الإريتريون حتى قُبَيْلَ قصف المطار ما تزال تسيطر على قسمات وُجُوههم - بهدوئها المعتاد- الأسئلة الحيرى، لكن بعد قصف المطار تفجَّر غضبٌ هادر في الشوارع.

كان مدهشاً أن سُكَّان العاصمة بعد ذلك الحدث لم يلجأوا إلى إتباع الإجراءات الاحترازيَّة المعروفة في مثل هذه الحالات، بل على العكس تماماً، شُوهدت أعدادٌ كبيرة من المواطنين وقد صعدت إلى المباني العالية، وعيونها مُصوَّبة إلى الفضاء، كأنما كانت تريد أن ترى كيف يمكن لمُضادَّاتهم الأرضيَّة التعامُل مع الطائرات المُغيرة. والمطار نفسه لا يبعُد سوى كيلومتر واحدٍ من أطراف المدينة، وبالتالي كان ذلك أمراً خطراً.

لقد رأينا سيلاً من المواطنين تدفَّق على الطريق الجنوبي من خلف المطار، وهُم يزحفون مشياً على الأقدام وعلى المركبات يَوَدُّون الوصول إلى نُقطةٍ تبعُد أكثر من ٢٠ كيلومتراً، تردَّد أن الطائرة الإثيوبية قد سقطت فيها. وآخرون تجمَّعوا زُرافاتٍ ووِحداناً في كُلِّ طرُقات المدينة الصغيرة وهُم يُردِّدون أغاني وأناشيد وطنيَّة وحماسيَّة.. كان كُلَّ شيءٍ يقول إن طبول الحرب قد قرعت.

في اليوم التالي، سقط حتى التحفظ الرَّسمي، إذ قامت سيَّارة صغيرة تحمل في جوفها الطيَّار الأسير، وطافت به شوارع المدينة، تبِعَهَا أرتالٌ من سيارات

المواطنين وهي تطلق منبهات الصوت في صورةٍ ما كان يُمكن أن تسمعها أو تراها في هذه العاصمة، إلاّ في موقفٍ كهذا..

لقد تسنَّى لنا لقاء الطيَّار الأسير.. كان وجهَهُ مُغتمَّاً وقد تجسَّد فيه انكسارٌ يصعُب وصفُهُ، ذلك أنها كانت المرَّة الثانية له في الأسر.. إذ وجد نفسه بين وجوهٍ مألوفة لم يمضي زمنٌ طويل حتى تتغيَّر ملامحها.. أما الأولى، فقد حدثت له يوم ١٩٨٤/٤/١٨، في السَّاحل الشمالي لإريتريا، حيث وقع أسيراً في يد "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا"، وأطلق سراحه في نهاية العام ١٩٨٦، طلب بعدها أن يبقى معهم في الميدان، وظلَّ كذلك إلى أن عاد بعد تحرير إريتريا وسقوط نظام "مَنغستو" إلى إثيوبيا، ليلتحق مرَّة أخرى بالقوَّات الجويَّة الإثيوبيَّة، وهو يُعَدُّ من أميز الطيَّارين الذين نالوا درجاتٍ رفيعة وأنواط شجاعة، وقد نال تدريبه الأولي بقاعدة "دبرازيت" الجويَّة في أديس أبابا على طائرة "F-86" الأمريكيَّة، وفي العام ١٩٧٦، حصل على دورة تدريبيَّة على طائرة "F-5" في قاعدة وليامز الجويَّة بولاية أريزونا الأمريكيَّة، وبعدها أرسل في بعثة أخرى إلى الاتحاد السوفيتي، للتدريب على طائرات "ميج ٢٣". وعن الفترة التي قضاها في كنف الجبهة الشعبيَّة قال: «**بناءَ على المُعاملة الإنسانيَّة التي وجدتُها وكُلّ ما من شأنه رفع الروح المعنويَّة، ولا بُدّ أن أشير إلى أن نظرتي السلبيَّة السابقة تجاه الجبهة الشعبية قد تغيَّرت تماما**». (٢)

لكن بعد نحو عقدٍ ونصف العقد من الزمن، كان "بيزابيه" - عندما وقع أسيرا للمرّة الثانية- قد صمتَ عن الكلام المُباح، وترك عينيه تجوسان في المكان وتقول كثيرا لا يسمعه من أحد سواه.

أعلنت إثيوبيا أن الغارة الإريتريَّة على مطار "ميكلي" أودت بحياة ٤٠ مواطناً، وجُرح ١٣٥ آخرين، ولم تُفصِح إريتريا عن ضحاياها في الغارة الإثيوبيَّة على مطار أسمرا.(٣) وحتى عندما ذكرت وسائل الإعلام الإريتريَّة أن الضحايا كانوا ٣٠ قتيلاً وجريحا، نفى الرئيس الإريتري ذلك في حديثٍ لاحقٍ له في التلفزيون المحلي يوم ١٩٩٨/٦/١٥، وقال: «**ليس من تقاليدنا النضاليّة الإعلان عن ذلك**»، وكان قبل ذلك قد عَقَدَ مؤتمراً صحفياً (١٩٩٨/٦/٧) انتقد فيه دولاً ومنظمات لم يُسمِّها، وقال: «**إنها كانت على علم بالقصف الإثيوبي على مطار أسمرا، ولم تُخطر إريتريا للحدِّ من الإصابات في أوساط المدنيين**».

عند اتساع دائرة الخطر بدخول عنصر الحرب الجوية، صدرت نداءات مكثفة من المجتمع الدولي تناشد في الطرفين "ضبط النفس وإعطاء الحلول السلمية فرصة".

كانت الاستجابة لمدة ١٣ ساعة فقط، وهي عبارة عن مهلة منحها رئيس الوزراء الأثيوبي لإجلاء الرعايا الأجانب من إريتريا فتدافعوا نحو المطار كل يريد أن ينجو بجلده، وعملت خلالها الحكومة الأثيوبية على تحويل أسطول

طائراتـها المدنية إلى مطار نيروبي في كينيا، ثم قلص الطرفان أعضاء السلك الدبلوماسي.

تزامن كل ذلك مع اجتماع لوزراء خارجية الدول الأفريقية في واغادوقو عاصمة بوركينا فاسو، حيث كانوا يعملون على تحضير الأجندة للقمة التي تقرر انعقادها يوم ٨/٦/ ١٩٩٨، فكانت قاعة الاجتماع ميداناً لحربٍ أخري بين وزيري خارجية البلدين، كلاً يحاول أن يكسب المعركة دبلوماسياً.

سَيْلُ المُبادَرات

كان "جوَارُ البُندُقِيَّة" قد أيقظ أصحاب النوايا الطيِّبة، الذين توافدوا على العاصمتين لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وتركت الساحة أولاً للسيِّدة سوزان رايس التي غادرت العاصمة أسمرا مباشرة إلى واغادوقو، لتعمل على استقطاب الدول الأفريقيَّة لدعم المبادرة الأمريكيَّة الروانديَّة. وفي قاعة الاجتماع، طلب وزير الخارجيَّة الإثيوبي سيوم ميسفِن من الدول الأعضاء «**اتخاذ قرارٍ حازم ضِدَّ إريتريا، لحملها على الموافقة على خُطة السلام الأمريكيَّة**».. ردَّ وزير الخارجيَّة الإريتري هايلي وُلدتنسائي بتصريح، قال فيه أن بلاده: «**توافق على مبدأ الخُطة، ولكن يجب على الوُسطاء تفصيلها قبل أن توافق عليها أسمرا رسمياً**».

عند اجتماع القمَّة برئاسة روبرت موغابي، لم يحضُر كلٌّ من الرئيس الإريتري ورئيس الوزراء الإثيوبي، ومُثِّلت بلديهما بوزيري الخارجية.. نجحت مساعي السيِّدة رايس في اللوبي الذي شكَّلته لدعم المبادرة الأمريكيَّة-الرُوانديَّة، فقرَّرت القمَّة إيفاد وفدٌ رُباعي برئاسة بليز كومباوري رئيس بوركينا فاسو - الرئيس الجديد لدورة المنظمة الأفريقيَّة- إلى جانب الرُؤساء روبرت موغابي (زيمبابوي)، حسن جوليد (جيبوتي)، وباستير بزومنغو (رواندا)، للقيام بمساعٍ بين الطرفين.

بعد انتهاء أعمال القمَّة، ولأسبابٍ عُرفت لاحقاً (يتم تفصيلها في المحور الإقليمي)، انتقد الرئيس أسياس أفورقي في حديث لوكالة 'رويترز' للأنباء بتاريخ ١٩٩٨/٦/٩ محاولات الولايات المتحدة، وقال: «إنها تهدف إلى تسوية سهلة وسريعة للصِراع، في حين أن إنهائه يتطلب مفاوضاتٍ طويلة تستند على أسُسٍ قانونيَّة ودوليَّة»، ثم توالت انتقاداته عليها.

بعدئذٍ اتضح أن لإرتريا تحفُّظاتٍ حول المبادرة، فتراوحت مواقفها بين القُبول المُتردِّد والرَّفض الصريح، إلاَّ أن إثيوبيا افترضت الفهم الثاني، فعَمِلت عبر حملة دبلوماسيَّة مكثفة على شنِّ هجوم على إريتريا، باعتبارها رافضة للمبادرة الأمريكيَّة-الرُوانديَّة، ورافضة بالتالي للحَلِّ السِلمي.

انتبهت إريتريا إلى أن إثيوبيا بدأت في مُحاصَرَتِها بتسويق تلك الدعاوى، فقامت من جانبها بفتح جبهتين كانتا لهما أثرٌ كبير في استقرار البَوْصَلة: **الأولى**،

عملت على إستراتيجيَّة وقائيَّة بابتعاث مسئولين رسميين إلى كل الدول العربيَّة - من المُحيط إلى الخليج- ليقوموا بتوضيح وجهة نظرها في النزاع.. أما الجبهة **الثانية**، فقد قامت - على عكس ما هو معهود- بفتح أبوابها على مِصرَاعَيْها لكُلِّ الإعلاميين العرب والأجانب، ولم تضع قيوداً على تحرُّكاتهم، وسمحت لهُم حتى بالوصول إلى جبهات القتال، الأمر الذي كان له مردودٌ إيجابي في ضوء عدم إقدام أديس أبابا على فعلٍ مماثل.

لكن أديس أبابا من جانبها، فتحت جبهة أخرى لم تكن متوقعة، إذ بدأت حملات طَردٍ ضدَّ الإريتريين المُقيمين على أراضيها، وكذا الإثيوبيين من أصلٍ إريتري، وتلك قصة أخرى. وتبعاً لذلك، زادت من جُرعات هُجُومِهَا الإعلامي، فدخل إلى قاموس العلاقة للمرَّة الأولى وصف وسائل الإعلام للحكومة الإريتريَّة بـ"حُكومة الشعبيَّة"، وتُلحِقُها بكُلِّ الأوصاف التي يقشعرُّ لها البَدَن، فكانت تلك حرب أشدَّ مضاضة من معارك الحُدود، وبعد عدَّة أيام من هذه الحملة، استجاب الإعلام الإريتري لذلك الاستفزاز، وأدخل لقاموسه مصطلح "زُمرَة ويَّاني"، لكنه لم يذهب إلى أبعد من ذلك، فيما سَدَرَ فيه الإعلام الإثيوبي.

في أثناء هذا، كانت البندقية تتحاور "حوار الجاهليَّة الأولى" على كل الجبهات، تحصد أرواح القابضين على زنادها، وتُروِّع السامعين هديرها، وتعمل على إهدار الموارد الشحيحة أصلاً، وعقب كل جولة، كان هناك بيانٌ من عدَّة أسطُر يُوضِّح واقع الحال.

مع احتدام النزاع، بدأ الجيران يطلون من خلف السور بمشاعرٍ متباينة.. النظام السُّوداني كان أكثر الأطراف سعادة بمحنة الآخرين، ولم يُخفِ بعض مسئوليه شماتتهم، وأصبحوا يُردِّدون: «**اللهُمَّ اشغِلْ أعداني بأنفسهم**».. والحكومة اليمنيَّة تخوَّفت من جحافل اللاجئين الذين يُمكن أن تقذف بهم أمواج البحر الأحمر إلى شواطئها، وجيبوتي أعلنت عن نشر قوَّاتها في الشمال تحسُّباً من امتداد الحرب إلى أراضيها، وتخوُّفاً من عملياتٍ يُحتملُ أن تقوم بها المعارضة العَفَرِيَّة، ولأنها مخلب قطٍ في يد قُوى عُظمى، فقد استنفرت فرنسا وجودها في جيبوتي، الذي كان يتكوَّن من قوةٍ بتعداد ٣٢٠٠ جندي ووحدة طيران خفيفة، ووحدة من سلاح الجو مع ثماني طائرات "ميراج"، وطائرة "ترانسال سي ١٦٠"، وطائرة "بريغيه اتلانتك" مجهَّزة بمُعِدَّاتٍ إلكترونيَّة دقيقة، تنفذ طلعاتٍ يوميَّة لمُراقبة المنطقة، إلى جانب ما تقوم به مِروَحيَّات في المهام الدوريَّة بمراقبة الوضع في جُزُر أرخبيل حنيش، في انتظار ما تسفر عنه نتيجة التحكيم.

غير أن خبراً أوردته وكالة الصحافة الفرنسية من جيبوتي يوم ١٩٩٨/٦/١٥ كان له ما بعده، إذ أكَّدت الوكالة أنه: «**شُوهِدَت في مرفأ جيبوتي سفنٌ حربيَّة ترفع العلم الإثيوبي، ورَسَت في المرفأ سفينتان قديمتان مُزوَّدتان**

بقاذفات صواريخ وثلاثة طرادات». وبدا أنه بمثل هذه الأدلة - وشواهد أخرى- اعتبرت إريتريا فيما بعد أن جيبوتي فقدت حيادها وانحازت إلى جانب خصمها.

تحوَّل النزاع الحُدودي بين غمضة عين وانتباهتها إلى حربٍ شاملة، وبعد قصف مطار أسمرا وتحذير إثيوبيا للسفن التجاريَّة في ميناءي عَصَب ومُصَوَّع، وإغلاق البعثات الدبلوماسية لمقارّها، وترحيل العاملين فيها وبعض الأجانب، الذين كانوا يُقيمون في أسمرا، بهذه الإجراءات أصبحت إريتريا فعلياً في حالة حصار بحري وجوي، الأمر الذي جعل السيد عبدالله جابر يتساءل في جريدة 'الحياة' بتاريخ ١٩٩٨/٦/٨ قائلاً: «**كيف يكون مطار أسمرا مباحاً للقصف الإثيوبي، ومطار أديس أبابا غير مباح للقصف؟!**».

بعد ذلك بأيامٍ قلائل، قام الطيران الإريتري بعدة طلعات على مدينتي "ميكِلي" و"عدي جرات" قيل إنها استهدفت منشآت عسكريَّة ولكنها أصابت مدنيين أيضاً، اعتذر لهُم الرئيس أسياس أفورقي يوم ١٩٩٨/٦/١٥ في التلفزيون المحلي وقال: «**نفذنا بنجاح غاراتٍ على المنشآت العسكريَّة الإثيوبية وللأسف قتل مدنيون**».. وأضاف: «**إنهم لم يكونوا هدفاً للغارات الإريتريَّة**».

قام في أعقاب ذلك وفدٌ أمريكي يتكوَّن من السادة ديفيد دان، المسئول عن أفريقيا في وزارة الخارجيَّة، وجون برندرجاست، وروبرت هوديك بزيارة إلى البلدين لتفعيل المبادرة الأمريكيَّة الرُوانديَّة، لكن ما صدر عن الزيارة أكد كأنما كانت في إطار علاقاتٍ عامة.

في يوم ١٩٩٨/٦/١٤، صدر أوَّل بيان إثيوبي يحمل أرقاماً مهولة في الخسائر، إذ قال إن قواتهم كبَّدت القوَّات الإريتريَّة في ثلاث جبهات (بادمي، زال أمبسا، عَصَب) نحو ١٠٩٩٠ قتيل وجريح، إلى جانب أسر ١٥٠ جندياً، واعتبر البيان خسائر قوَّاتهم بأنها «**ضئيلة جداً**».. في حين التزمت إريتريا التكتُّم عن ذكر أي خسائر، وكرَّر أفورقي أيضاً في مؤتمر صحفي يوم ١٩٩٨/٦/١٩ ما سبق أن أدلى به، حيث قال: «**في تقاليدنا المتبعة، نحن لا نتحدَّث عن القتلى والأسرى والجرحى في صفوف العدو، ولا أود الحديث عن ذلك أيضاً الآن باعتباره منافياً لنهجنا المتبع**». وسبقه بيان لوزارة الخارجيَّة الإريتريَّة، ذكرت فيه أنها: «**لا تود التباهي بالخسائر التي ألحقتها بالجيش الإثيوبي، ولا يسعدها ذلك، لكن المعارك أثبتت أن اليد الطولى هي للقوَّات الإريتريَّة**».

نجح الرئيس كلينتون في إقناع الطرفين بقبول مبادرةٍ هدفت إلى وقف الغارات الجويَّة في ١٩٩٨/٦/١٥، ويمكن لأي منهما عدم الالتزام بها شريطة أن يتم إعلان ذلك مُسبَقاً، وكانت هذه المبادرة هي إنجازُ الحدِّ الأعلى في مثل تلك الظروف.

تحرَّك وفد الوساطة الأفريقيَّة الرُباعي، حيث التقى أولاً في أديس أبابا رئيس الوزراء الإثيوبي يوم ١٩٩٨/٦/١٨، وبعد اجتماعٍ مغلق دام ساعتين، قال

سكرتير المنظمة الأفريقيَّة د. سالم أحمد سالم في تصريحاتٍ صحفيَّة: «**إن إثيوبيا أكَّدت موافقتها على اقتراحات الوسطاء**».

في مساء نفس اليوم، وصل الوفد الرُباعي إلى أسمرا، واجتمعوا بأسياس أفورقي، الذي تحدَّث إليهم مطوَّلاً عن النزاع، وشرح لهم خلفيَّاته التاريخيَّة التي لم يكن الوفد على دراية كاملة بها، ثم كشف لهُم للمرَّة الأولى عن الرسائل الشخصيَّة التي تبادَلَها مع رئيس الوزراء الإثيوبي والتي سبق ذكرها.

لقد كان واضحاً إن أعضاء الوفد في عجلةٍ من أمرِهِم، إما لأن مثل هذه النزاعات أصبحت شيئاً مألوفاً في القارة الأفريقيَّة (أمام المنظمة نحو ١٩ نزاعاً مسلحاً)، أو لأن ثمَّة اهتماماتٍ تعلو على القضيَّة التي أمامهم، فلذلك لم يكونوا في حاجة للشرح المُطوَّل الذي وافاهم به الرئيس الإريتري، وتركز جُلَّ اهتمامهم على شفتيه بأمل أن تنبسَّ بـ"نعم" أو "لا" في المُبادرة الأمريكيَّة-الرُوانديَّة "الجاهزة"، فلم يقُل لهُم هذه أو تلك، وإنما قدَّم لهُم ما سَبَقَ أن اقترحه وزير خارجيَّته في واغادوقو حول «**ضرورة تفصيل المبادرة**»، فجاء المُقترح الذي تقدَّم لهم به كالتالي:

(١) المبادئ:

- تتفق حكومتا إريتريا وإثيوبيا أنهما سوف تحلان الأزمة الحاليَّة - وأي نزاع آخر بينهما- عبر الوسائل السلميَّة والقانونيَّة، ويرفض كلا الجانبين الحلولَ التي تُفرَضُ بالقوَّة.
- يتفق كلا الجانبين على احترام الحدود الاستعماريَّة المُحدَّدة بينهما بوضوح.
- في هذا السياق، يتفق كلا الجانبين على أن التعيين الفعلي للحدود سوف يتم تنفيذه بواسطة فريق فني مقبول من الطرفين، وفي حالة حدوث الخلاف حول التخطيط يتفق الجانبان على حلّ المسألة عبر آليَّة تحكيم مناسبة.
- تعيين الحدود سوف يتم إنجازه بسرعة ضمن إطارٍ زمني متفق عليه.
- يتفق الجانبان على الالتزام والتقيد بهذا الاتفاق.

(٢) أساليب التطبيق:

- وحدة الخرائط التابعة للأمم المتحدة أو أي هيئة أخرى لها خبرة مناسبة، سوف تكلف بمهمة تعيين الحدود وطبقاً لمعاهدات الحدود الاستعماريَّة القائمة.
- الإطار الزمني لتعيين الحدود سوف يكون ستة أشهر. هذا الإطار الزمني يمكن أن يقصُر أو يطول، على أن يخضع ذلك لأسبابٍ تقنيَّة مبرَّرة. وهذا الإطار الزمني سوف يتم تصنيفه كفترة انتقاليَّة.
- الحدود المُعيَّنة سوف تكون مقبولة من الجانبين وملزمة لهما.
- إذا كانت هناك أجزاء في الحدود محلَّ خلافٍ، فإن المسألة سوف يتم حلها من خلال آليَّة تحكيم مناسبة.
- التفاصيل الفنيَّة ذات الصلة بالتطبيق العملي لعمليَّة التعيين سوف تلحق بهذه الاتفاقية.

(٣) نزع السلاح:

- كإجراءٍ لنزع فتيل الأزمة، وتعجيل تعيين الحدود، وضمان الحل الدائم، سوف يتم قبول نزع السلاح والتقيُّد به من كلا الجانبين.
- نزع السلاح سوف يبدأ بقطاع "مرب - ستيت" ويتقدَّم بعد ذلك إلى منطقة "بدا"، ويتم تطبيقه عبر كُلِّ الحدود طبقاً لهذا النمط المُمَرحَل.
- نزع السلاح سوف يتم تطبيقه من خلال اشتراك ومراقبة المراقبين. فريق المراقبين سوف يتشكَّل من القوَّة والضُبَّاط من قِبَلِ الوُسطاء المُسهِّلين، بالإضافة إلى ممثلي كلا الجانبين.
- نزع السلاح سوف يكتمل في إطارٍ زمني يبلغ شهر واحد.
- قضيَّة الإدارة المدنيَّة في مناطق مأهولة منزوعة السلاح سوف تتم معالجتها من خلال اتفاقيَّات خاصة مناسبة، يتم وضعها للفترة الانتقاليَّة.
- عندما تقترب الفترة الانتقاليَّة من نهايتها بعد إكمال تعيين كامل الحدود بين البلدين، فإن السُلطات الشرعيَّة لكل من الطرفين سوف تستعيد حق السيادة الكاملة على أقاليم السيادة الخاصة بها.
- التفاصيل فيما يتعلق بنزع السلاح، وأساليب تطبيقه، سوف يتم تضمينها في الاتفاقيَّة الرئيسيَّة كملحق.

(٤) التحقيق الكامل:

عن حادث ٦ مايو، سوف يتم إجراؤه بالترادُف مع عمليَّة نزع السلاح.

(٥) هذا الاتفاق الشامل:

يوقع عليه من قبل الجانبين، ويتم إيداعه في الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقيَّة حتى يتم إثبات طبيعته الإلزاميَّة.

خرج الوفد الرُباعي من الاجتماع ووُجوههم تُرهِقُها قترة، ولم يدلوا بشيء للصحفيين الذين تسمَّروا لساعاتٍ أمام قاعة "دندن". لكن ما أن وصلوا لأديس أبابا، حتى تحدَّث سكرتير المنظمة، سالم أحمد سالم لوسائل الإعلام، وأعلن عن فشل المحادثات مع الجانب الإريتري في الوساطة الأمريكيَّة-الرُوانديَّة، وكأنه قد حافظ على مشاعر مضيفيه، فلم يشأ الإفصاح عنها في عقر دارهم.

حُفظ المقترح الإريتري في أرشيف الأزمة، ولم يُشِرْ إليه الوسطاء البتة، ربَّما لأنه كان استباقاً لتفاصيل لم يرد الوُسطاء شغل أنفسهم بها، فالجهة صاحبة المبادرة هي التي يُفترض أن تشغل نفسها بذلك، وما لهم من ذلك سوى أجر المناولة.

أما بالنسبة للحكومة الإثيوبيَّة، فمرَّةً أخرى نقول، إن المقترح حتى لو استنزل لها المَنّ والسَّلوى، وجريا مجرى الماء في بحيرة تانا، ما كان ليُرجى إعلان موافقتها عليه، طالما أنه آتٍ من خصمٍ تراه نصَّب نفسه حَكَماً في القضيَّة.

في ضوء ما أدلى به سكرتير المنظمة ليلاً، عقد الرئيس أسياس أفورقي مؤتمراً صحفياً صباح يوم ١٩٩٨/٦/١٩، وأصدر فيه شهادة وفاة المبادرة الأمريكيّة- الرُوانديّة بقوله: «**إنها ميّتة**»، واتهم إثيوبيا في الوقت نفسه بانتهاك اتفاق وقف الغارات الجوية، بعد التعميم الذي أصدرته لكافة خطوط الطيران التجارية القادمة إلى أسمرا بالتبليغ مُسبقاً عن تحركاتها.

كان ما أعلنه سكرتير المنظمة من فشل للمحادثات مصدر دهشة المراقبين، وجاء إعلان شهادة الوفاة ليزيد الدهشة جُرعةً أخرى، ذلك لأن المقترح في الأصل هو تنويعٌ جديد لنَغَمٍ قديم، سبق أن عزفته إريتريا في أفكارها الأولى التي قدّمتها كرؤية لحَلّ الأزمة، والتي سبق ذكرها، وكنا قد أشرنا إلى أنها كانت بحاجة إلى يدٍ ثالثة تتناولها حتى تنزاح عنها الهواجس الإثيوبيّة.. لكن تلك اليد كانت قد عزّت يوم فرَّ الوُسطاء بجُلودهم، ولم يشاءوا منح أسمرا شرف الضيافة في قضاء ليلتهم فيها، ناهيك أن يمنحوها شرف المبادرة في حَلّ الأزمة.

في حوار التليفزيون المحلي مع الرئيس أسياس أفورقي يوم ١٩٩٨/٦/١٥، أشار إلى ان المبادرة الأمريكيّة-الرُوانديّة تحوي نفحة إريتريّة، فقال: «**إن ما يُسمّى بالنقاط الأربع التي يتضمّنها هذا المقترح لم تكُن من بنات أفكار الوسطاء المُسهّلين، وإنما تمّ التوصّل إليها نتيجة لتطوّرات الأحداث، وبفضل إسهام الحكومة الاريتريّة الكبير جداً لإيجاد مخرج للأزمة، فإن النقاط الأربع المطروحة من الوسطاء قد تمّت بلورتها في خضمّ النزاع كمواقف للحكومة الإريتريّة في عدة مناسبات، مثل اجتماعات مجلس الوزراء وغيرها. لذا من الخطأ اعتبار هذه النقاط الأربعة عبارة عن مقترح قوّة خارجية**». وأضاف مستطرداً: «**تزداد الغرابة عندما نعلم ان تصوُّر الوُسطاء هذا لا يُعتبرُ جديداً، حتى بالنسبة لـلحكومة الاثيوبيّة، فهو نفس التصور الذي عرضناه عليها منذ اندلاع النزاع**».

طالما أن الأمر كذلك، فما الذي حدا بالرئيس الإريتري إلى إصدار شهادة الوفاة للمبادرة؟! هناك عدّة أسباب مُجزّأة، لكنها تمثّل في كلياتها سبباً واحداً هو ما أدّى إلى القرار المذكور:

أولاً: اتضح أن التسرُّع الذي كان يقصده الرئيس الإريتري في وصفه لدور المُسهّلين، والذي سبقت الإشارة له انفاً، هو أن الجانب الإريتري كان قد شعر باستياءٍ شديد عندما تمّ الإعلان عن فحوى المبادرة من اديس أبابا في الجولات المكوكيّة التي قام بها الوفد برئاسة سوزان رايس، وكان لذلك أثره النفسي السلبي من عدّة زوايا، لا سيما وقد كان هناك اتفاق ضمني يقضي بعدم الإعلان عن مساعي الوساطة. وهذا ما كشف عنه وزير الخارجيّة الإريتري هايلي وُلدتنسائي لاحقاً في حوار أجراه معه التلفزيون المحلي يوم ١٩٩٨/٦/١٩، بعد يومٍ واحد من موت المبادرة، فقال: «**إن هؤلاء الوُسطاء قاموا بجُهُودهم بناء على اتفاق محدّد معهم يُؤكد على أن جهودهم هي للتقريب والتسهيل وليس للوساطة، والا يتم**

الإعلان عن مساعيهم وجهودهم ونتائجها. وعلى الرغم من التزامنا بهذا الاتفاق، إلاّ أن الجانب الإثيوبي هو الذي أخلَّ به وكشف النقاب عن هذه المبادرة التسهيليَّة وعن البلدان التي تقوم بها».

ثانياً: في إطار الكشف المُسبَق هذا، قام د. سالم أحمد سالم بمخاطبة اجتماع وزراء خارجيَّة الدول الأعضاء في واغادوقو قبيل انعقاد القمة، وقال: **«إن وفداً يمثل الوساطة التسهيليَّة سيتحدَّث إلى المؤتمرين يوم ١٩٩٨/٦/٥ (يوافق اليوم الذي قُصِفَ فيه مطار أسمرا) عن الوساطة وجهوده»**.. وأشار في حديثه إلى أن: **«المبادرة قد طرحت مقترحاً لحَلّ النزاع قبلت به إثيوبيا، كما أن إريتريا أعلنت موافقتها عليه، مع تحفظاتها على بعض النقاط».**

ردَّ عليه وزير الخارجيَّة الإريتري مخاطباً الاجتماع بقوله: **«إن دور المُسهِّلين (أمريكا ورواندا) ينحصر في القيام بتسهيل الأمور بين الجانبين، ولم يكن لهما دورٌ في القيام بالوساطة، وبالتالي لا يحق لهما طرح اقتراحهما على المؤتمر دون الرجوع إلينا، ودون بحثه معنا، ويبدو أنه تصوُّرٌ طُرِحَ على عجالة، لذلك لا معنى لهذا المُقترح، لكونه لم يتم نضوجه وسابقاً لأوانه ولم نتشاور حوله بما فيه الكفاية».**

كان ذلك مؤشراً ليتحسَّس كل من بالقاعة موقع رأسه، لكن المقاعد الوثيرة كانت من السِّعَة بحيث يمكن أن تغوص فيها الأجساد الضخمة، للدرجة التي تختفي فيها الرُءوس حتى سبائب شعرها. فلم تجد السيِّدة رايس مشقة في استقطاب الدَّعم الأفريقي للمبادرة، حتى وهي تتوكأ على عكازين.

ثالثاً: ثمَّة قناعة تكوَّنت لدى القيادة الإريتريَّة بأن السيدة "سوزان رايس" المُضطلعة بهذه الوساطة لم تكُن على دراية كاملة بأصل النزاع، كما أنها ينقُصها الإلمام بثقافة المنطقة، وقلة خبرتها في هذا الشأن، لا تساعدها في التعاطي مع أزمة بذلك الحجم. وذلك ما قاله حرفياً مارتن بلاوت، المحلل السياسي والخبير في شئون القرن الأفريقي لإذاعة الـ'بي بي سي' بتاريخ ١٩٩٩/٢/١٥، حيث أكد: **«إن السيدة سوزان رايس كانت تفتقر إلى التجربة والحنكة التفاوضيَّة».**

ظلت السيدة رايس في مناقشتها للموضوع تردِّد على مسامع القيادة الإريتريَّة، إمكانيَّة المساعدة في الحفاظ على الدولة الإثيوبيَّة من خطر التفتت والتشرذُم والانهيار، وكان ذلك أمراً يشق تقبله من الناحية النفسيَّة في مثل هاتيك الظروف.

ذلك ما كشف عنه السيِّد يماني قبرآب، المسئول السياسي في "الجبهة الشعبيَّة للديمقراطيَّة والعدالة" (الحاكمة) في حديثٍ للتلفزيون المحلي يوم ١٩٩٨/٧/١٥، حيث قال: **«كان طرح الوسطاء بالنسبة لنا سواءً في الاجتماعات أو خارجها أن إريتريا ليس لها مشاكل سياسيَّة، وقيادتها موحدة، وليست هناك**

هوَّة بين الحكومة والشعب، أما إثيوبيا فأوضاعها تختلف تماماً، فالحكومة القائمة لها مشاكلها السياسيَّة، وبالتالي فإن أي قراراتٍ تتخذها ربَّما تُرفَض وتسبِّب لها المشاكل مع شعبها، وعليه فإن التنازُلات مطلوبة من إريتريا.. وعن فحوى هذه التنازُلات، فقد تمثلت في الدفع باتجاه قبول الطرح الإثيوبي القاضي بانسحاب إريتريا من "بادِمَي"، وهذا أمرٌ غير صحيح وغير عادل، وحجَّتهم في ذلك تنحصر في إخراج الحكومة الإثيوبيَّة من ورطتها، وإلاَّ فقد تواجه أخطاراً كبيرة في الداخل».

إن الإلمام بثقافة المِنطقة كان أمراً حتمياً وضرورياً في مثل هذا النزاع، وقد ذكر لي أحد السياسيين - طلب عدم ذكر اسمه- وهُو مِن الذين يتمتعون بعلاقاتٍ جيِّدة مع الطرفين، قال أنه بمحض الصُدفة وبدوافع خاصَّة أملاها عليه قلقه من حربٍ طاحنة بين الصديقين، سأل قيادي إثيوبي كان يجلس معه عن رُؤيتهم لحَلّ المشكلة، فتبلور رأيه عن نقاط محدَّدة استأذنه في أن يكتبها منه في ورقة، دون أن يوضِّح له هدفه من ذلك. وعندما جاء إلى أسمرا، جلس أيضاً إلى بعض أصدقائه في الجبهة الحاكمة، وطرح عليهم السؤال نفسه، ولخَّص رُؤيتهم في ورقة، ولم يقُل لهُم ماذا جرى هناك.. وعند مضاهاة الرؤيتين مع بعضهما البعض، رأى أنهما تحتاجان إلى جهدٍ بسيط لتتطابقا، وعند مضاهاتهما مع المقترح الأمريكي، وجد أن الأمر ليس فيه اختلاف كبير.. ثم كان في طريقه إلى واشنطن، واجتمع إلى بعض طاقم الوساطة وعملوا معاً على إزالة الفوارق بين المُقترحات الثلاثة، دون أن يقول لهُم ابتداءً ما جرى في العاصمتين.. وبعد الوصول إلى الهدف، شرح لهم تالياً القصَّة.. فقالوا له: «**وما العيب اذاً في وساطتنا؟**».. فقال لهُم: «**إن العيب الأساسي هو انكم تجاهلتم ثقافة المنطقة، وهو ما كان يجب ان ترتكز عليه مبادرتكم في النقاط الإجرائيَّة تحديداً، لكن انعدامها أو عدم إلمامكم بها جعل هناك اخطاء تلازمها، وهي لم تُرض طرفاً فتحدَّث عنها، وصمتَ عنها الاخر الذي كان يعلمها مُسبقاً.. فغضَّ عنها الطرف**».. حينئذ اعتلت الدهشة وجوه كل الذين كان يتحدث إليهم، ويعلمون مدى اخلاصه فيما يقول.

بعد نحو شهر تقريباً عاد إلى نقطة البداية، وجلس الى القيادي الاثيوبي، الذي بدأ معه، ووضع أمامه المقترح "الخليط" الذي لم يختلف كثيراً عن تصوُّره سابقاً، وصارحه هذه المرَّة بكُلّ تفاصيل القصَّة، إلاَّ أن هذا القيادي قال له: «**لا نستطيع الآن المُضي في الموضوع إلى أبعد من ذلك، لأن هناك أشياء كثيرة تغيَّرت على الأرض**». ربَّما كان ذلك هروباً إلى الأمام، أو أن هذا القيادي تعمَّد ألا يجرح صديقه "فاعل الخير"، الذي بذل جهداً كاد أن ينجح بأسلوبٍ صوفي، لم تكن شماله تدري ما نفحت به يمينه.

رابعاً: توجَّست الدوائر الرسميَّة الإريتريَّة من دور طاقم الوساطة بعد معلوماتٍ توافرت لديها تُشير إلى أن السُلطات الإثيوبية أبلغت مُسبقاً بعض الدوائر

الأمريكيَّة بعزمها قصف مطار أسمرا، وكان وفد الوساطة قد أقلعت طائرته من المطار قبل ساعات من الحدث، إلى جانب ازدياد الهواجس الإريتريَّة بعد قيام الولايات المتحدة الأمريكيَّة بإجلاء بعض رعاياها قبل ساعاتٍ معدودة أيضاً من القصف، وكلا الأمرين سبق أن أشار لهما الرئيس الإريتري مُوجِّهاً الاتهام إلى الولايات المتحدة، لكنه لم يسمعها صراحةً مثلما ورد ذكره من قبل في مؤتمره الصحفي بعد الحدث.

خامساً: بدا أن إريتريا لأسباب خاصَّة بها كانت أميل إلى مبادرة أفريقيَّة بحتة، ولعلَّ هذا يُفسِّره المُقترح الذي تقدَّمت به إلى الوفد الرُباعي المُكلف من القمَّة الأفريقيَّة، لكنه لم يُعِرهُ انتباهاً كما أسلفنا ذكره.

سادساً: لا يمكن إغفال الموقف العسكري، الذي بدا مطمئناً للقُوَّات الإريتريَّة بعد استقراء وتقييم الجولة الأولى للحرب، بما يمكن أن ينعكس تشدُّداً في العمليَّة التفاوضيَّة، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل كان يمكن أن تتوقف تلك الحرب آنذاك لو أن إريتريا قالت إنها ستتجرَّع السُم - مثلما قال الإمام آية الله الخميني وهو يوقع على قرار وقف الحرب مع العراق- وتوقع على المبادرة الأمريكية-الرُوندية "بعلاَّتها"، متجاهلة كل الملاحظات التي أبدتها حولها؟! ذلك سؤالٌ افتراضي، يحتمل الإجابة بـ"نعم" أو بـ"لا".. نعم، من حيث احتمال أن توصد الأبواب أمام إثيوبيا - وخاصة من الطرف حامل المبادرة- وتمنعها من المراوغة أو الالتفاف حولها.. أما لا، فيُؤكدها واقع الحال الآن، فبعد أن أعلنت إريتريا قبولها لإطار العمل الأفريقي منذ قمَّة الجزائر في يوليو (تموز) ١٩٩٩، والأمور تراوح مكانها دون إقدام الأطراف الدولية على ممارسة أي ضغط على إثيوبيا للتوقيع النهائي على مقترح سبق أن أعلنت عن قبوله لفظياً.

كان ذلك ما جرى على صعيد الجبهة الدبلوماسيَّة، لكن على أرض الواقع كانت البُندُقيَّة ما تزال تتحاور بلُغتها التي لا تعرفها القاعات المُغلقة، ولا الأضواء الإعلاميَّة الباهرة، ولا الازياء الأنيقة والوجوه "المرتاحة" التي كانت عقب كل جولة تحاول أن ترسم ابتسامات جوفاء لعدسات الكاميرات الفوتوغرافيَّة والتليفزيونيَّة.

وكلما حَمِيَ وطيس القتال على الجبهات ازدادت التصريحات ضراوة، وبدا بعضها يُسفِر عن أجندة لم تكُن مطروحة في الوجه الذي ظهرت به الأزمة، ففي لقاءٍ له مع أفراد الجالية الإثيوبيَّة في واشنطن يوم ١٩٩٨/٦/١٤ قال لهم نائب وزير الخارجية تقدا ألمو: «**الرأي العام معنا، وعندما يُعرض الأمر على مجلس الأمن، سيجيء قراره دون شك مسانداً لنا، وحينئذٍ نفعل ما نشاء في إريتريا، وأؤكد لكم أنكم ستسمعون قريباً أخباراً سارة عن ميناء عصب**». ثم بدأت تظهر أنباء متقطعة من أديس أبابا - دون سندٍ قاطع- تُؤكِّد عزمها على الإطاحة بـ"حكومة الجبهة الشعبيَّة" وتنصيب حكومة بديلة.

في يوم ١٩٩٨/٦/٢٣، صرَّح رئيس الوزراء الإثيوبي لوكالة 'رويترز' للأنباء بقوله: «**سنلقن إريتريا درساً إذا لم تسحب قواتها من الأراضي الإثيوبية**».. لم يجد قرار مجلس الأمن رقم ١١٧٧ نفعاً، وكان الأوَّل الذي يصدر بخصوص الأزمة في يوم ١٩٩٨/٦/٢٦، ودعا إلى الوقف الفوري للأعمال العدائيَّة ولِسَيلِ الوساطات الذي ظلَّ متدفقاً.

ففي فترة وجيزة، زار العاصمتين كلاً من رئيس الكنغو الديمقراطي لوران كابيلا.. ثم الأوغندي يوري مُوسيفيني الذي اقترح "نوعاً من أشكال الإدارة المحايدة لمناطق النزاع".. ثم جاء وفدٌ هولندي، وآخر من السفراء الأفارقة الممثلين للجنة الرباعيَّة المُكلفة من المنظمة الأفريقيَّة.. ووفدٌ من دول رابطة الساحل والصحراء، فقد تعدَّدت الوساطات والمشكلة واحدة.. وأصبحت من الكثرة بحيث تحتاج إدخالها إلى جهاز آلي ليقوم بتصويبها وتبويبها وغربلتها ومن ثمَّ تقديمها في طبقٍ شهي يُغري الطرفين على التهامه، ويُطبق فم الحرب المفتوح لطحن أي شيء.

فجأة أعلنت رُواندا انسحابها من اللجنة الرباعيَّة، وأبلغت رئيس المنظمة الأفريقيَّة بذلك، وقد فهم بعض المراقبين هذه الخطوة باعتبار أنها متعاطفة مع الموقف الإريتري الرافض للمبادرة الأمريكيَّة-الروانديَّة، لكن الواقع أن رواندا اكتشفت - أو أدركت- أنها مجرَّد تابع استُخدِمَت هُويَّته الأفريقيَّة كغطاءٍ لمبادرة أمريكيَّة الأصل والمنبت. غير أن رئيسها في رسالته المُسبَّبة إلى المنظمة الأفريقيَّة أوضح أن: «**الجهود حول المبادرة انتهت، وبالتالي هُم لا يريدون أن يكونوا عقبة أمام الحلول الأخرى**».

بصورة عامة، كانت المنظمة الأفريقيَّة تقدِّم رِجلاً وتُؤخِّر أخرى في التعامُل مع الأزمة، وقد سَرَت روايات كثيرة، منها أنها كانت تثأر تاريخياً من الرئيس الإريتري، الذي كال لها النقد في أوَّل ظهورٍ له أمام قادتها في قمَّتهم التي انعقدت في القاهرة في يونيو (حزيران) ١٩٩٣، بعد استقلال بلاده وانضمامه لها، ومنها ما راج عن أن اليد الإثيوبيَّة قد طالت مركز القرار فيها بالضغوط تارة، والإغراءات تارةً أخرى. لكن أياً كان الفهم، فقد كشفت الأزمة مدى العجز الذي عشَّش في أركان المنظمة، وجعل منها كياناً بيروقراطياً على مدى قُرابة الأربعة عقود زمنيَّة.

هُدنة معقودٌ في نواصيها الحَرب

بدخول شهر يوليو (تموز) ١٩٩٨، صمتت المدافع مؤقتاً، وتلا ذلك المزيد من التصريحات والمُزايدات، وتواصلت الحركة الدءوبة في الأوساط الدبلوماسيَّة، وكذا التعزيزات العسكريَّة على جبهات القتال. كانت إريتريا قد طوت الشهر الذي قبله بتقديم مقترحٍ آخر إلى وفد السُفراء الثلاثة (بعد انسحاب رُواندا) المُكلفين من القمَّة الأفريقيَّة، وسمَّت هذا المقترح "إعلان المبادئ الأساسيَّة لحَلِّ النزاع"، وهو

يستند على احترام الحدود الاستعماريَّة الموروثة وعدم انتهاكها، واحترام ميثاق المنظمة الأفريقيَّة والأمم المتحدة، ووقف الأعمال العدائيَّة، والدخول مباشرة في مفاوضات دون شروط مسبقة لحل النزاع بالطرق السلمية والقانونية. ثم تطرَّق الإعلان إلى تحديد نطاق النزاع بصورة تفصيليَّة.

إن تدفق المبادرات الإريتريَّة كان يعكس في صورة من صُوَرِهِ حَلَّ النزاع سلمياً، لكن كان هذا التعدُّد مصدر إرباكٍ للوسطاء، الذين لم يتجاوبوا معه بالقدر الذي تطلعت إليه إريتريا، وذلك للأسباب التي سبق ذكرها.

بعد أن صمتت المدافع، رأت إريتريا بتقديرات قيادتها أنها كسبت الجولة الأولى للحرب، التي كشفت القدرات العسكريَّة والسياسيَّة والدبلوماسيَّة للحكومة الإثيوبيَّة، وهذا ما جرى على لسان الرئيس الإريتري في لقاءٍ له في التلفزيون الإريتري يوم ١٩٩٨/٧/٨، قال فيه: «**فيما يتعلق بطبيعة الأوضاع في مناطق الحدود، فغالبيَّتها تحت سيطرتنا، عدا بعض المناطق في "مرب" و"ستيت".. وكما هو معلوم، بات واضحاً لكل المراقبين والمتابعين أن أي قوَّة وإمكانيَّة لنظام "الويّاني" تمّ اختبارها وثبت فشلها**».

ولعلّ هذا التقييم هو ما دعا الرئيس الإريتري إلى أن يقول قولته الشهيرة التي دخلت قاموس الحرب في نفس هذا اللقاء: «**لن ننسحب أبداً من "بادِمَي" حتى وإن لم تُشرِق الشمس**».

انتهت الجولة الأولى أيضا بتطبيق البلدين قرار وقف الغارات الجويَّة، وعادت الطائرات التجاريَّة في يوليو (تموز) تحلق مرّة أخرى في سماء أسمرا بعد أن قاطعتها لأكثر من شهرين، أما أديس أبابا فلم تكن قد تأثرت بذلك حيث أن الرحلات التجارية ظلت متواصلة فيها.

في الأول من أغسطس (اب) عقدت اللجنة الوزاريّة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقيَّة والمُكلفة بالتحرّي في النزاع اجتماعها الأول في "واغادوقو"، وتمّ ذلك بعد أن قامت بجمع معلومات وافية من الطرفين عن طبيعة الأزمة. وفي هذا الاجتماع الذي حضره وزيرا خارجيّة البلدين قامت اللجنة بمناقشة كل مسئول على حدّه، للتأمين على المعلومات التي بين أيديهم، واستشفاف رُؤية كلا الطرفين في الحل.

استند الجانب الإريتري على ما قدَّمه من مقترحات سابقة، أما الجانب الإثيوبي فقد طبع صورة زنكوغرافيّة على مشروعه الأوَّل الذي كان يشدِّد على عدم التفاوُض قبل الانسحاب، فطرح في هذا الاجتماع ضرورة الفصل بين قضيّتين: احتلال إريتريا لـ"بادمي"، ومسألة الحدود الاستعماريَّة.. وذلك بحيث يجري الأمر تراتُبياً.

أصدرت اللجنة بيانها الختامي في ١٩٩٨/٨/٢، رحّبت فيه بتعاون الطرفين وثمّنت رغبتهما في إيجاد حل سِلمي للأزمة، إلاّ أنها أكّدت: «**إن وجهات النظر ما تزال متباعدة حول منشأ وتطوُّر النزاع والقضايا التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار، وقالت إنها تتفهم وجهة نظر إريتريا حول منشأ النزاع**».. كما ذكرت «**إن مدينة "بادِمَي" كانت تُدارُ بواسطة السُّلطات الإثيوبيَّة قبل اندلاع الجولة الأخيرة من الصدامات**»، لكنها أكّدت أن هذا: «**لا يحدّد بوضوح مُسبَقِ الوضع النهائي لتلك المنطقة التي سوف يتم تحديدها في نهاية عمليّة ترسيم وتعيين الحدود إذا دعت الضرورة عبر التحكيم**».

كانت الفقرة الأخيرة هذه قد مثلت نقلة نوعيّة في طبيعة المشكلة، ووضحت أن المنظمة بدأت تقترب من لُبّ الموضوع، وكان واضحاً أيضاً أن اللجنة تجنبت إرضاء أو إغضاب أحد الطرفين.

في غمرة ذلك دخل "الجنرال مطر"، وهو الوحيد الذي يملك إرادة قاهرة في وقف الحرب، تعلو على إرادة كل الأطراف الحادبة مجتمعةً. شَرَعَ الطرفان في الإعداد للموسم الزراعي إثر هطول الأمطار الغزيرة في المنطقة، واستنفروا طاقات شعبيهما زراعة وحصاداً، وسجّلت مقاييس المُوسم في كلا البلدين ارقاماً قياسيّة، بما يعني التخفيف قليلا من أعباء الحرب الاقتصاديّة.

من جهة ثانية، كان هطول الأمطار بكميّاتٍ غزيرة قد حرّك وأحيى الحكاوي الاسطوريّة، التي بدات تشيع بأن ذلك يعني توقف أنهار الدم البشري تلقائياً، لكن الأمر لم يأت وفق ما ردّدت ميثولوجيا الشُعوب، فكانت تلك أمنيّ من تدفعه الرغبة الصادقة في السلام.

توقفت الحرب ولم تتوقف قافلة التصريحات، خاصّة تلك التي يلقي بها حداة الركب، فبمناسبة الذكرى ٣٧ لانطلاق شرارة الكفاح المسلح الإريتري تحدّث الرئيس اسياس أفورقي يوم ١٩٩٨/٩/١، وألقى على مسامع شعبه تفصيلاً مطولا عن ظروف ما بعد الجولة الأولى، واعاد مقولته الشهيرة: «**لن ننسحب شبرا واحدا من أراضينا حتى وإن لم تشرق الشمس**».

في الضفة الأخرى، تحدّث مسئولون إثيوبيون بمناسبة حلول العام الإثيوبي الجديد (بالتقويم الجنزي) حيث قال رئيس الدولة نجاسو جيدادا: «**أكملنا الاستعدادات للحرب، وسوف نسحق إريتريا ونُلحِقَ بها هزيمة نكراء**».

تميّزت فترة الهدنة تلك بشروع الطرفين من ناحية في إعداد وتجهيز قدراتهما العسكرية بشراء وتكديس الأسلحة المختلفة، ومن الناحية الأخرى بدفع المزيد من الكوادر البشريّة إلى جبهات القتال.

استناداً إلى إحصائية المعهد الإستراتيجي في لندن للعام ٩٩/١٩٩٨، كان الميزان العسكري بالنسبة للبلدين كالآتي:

- **إثيوبيا:** الإنتاج القومي العام ٦,٥ مليار دولار، معدّل النمو ٥,٣%، معدّل التضخم ٦,٤%، الديون ١٠ مليار دولار، نفقات الدفاع ١٣٩ مليون دولار، موازنة الدفاع ١٣١ مليون دولار، عدد السُكّان ٥٥ مليون نسمة، مجموع القوات المسلحة ١٢٠ ألف جندي (تُشكِّل منها القوّات البريَّة ١٠٠ ألف جندي)، دبَّابات الميدان ٣٥٠ دبابة من طراز "تي ٦٢/٥٥/٥٤"، نوعيَّة الصواريخ المضادَّة للدبَّابات "ساغر"، بالإضافة إلى صواريخ "سام ٦"، القوَّات الجويَّة ٦٣ طائرة مقاتلة و٢٤ طائرة هيلكوبتر.
- **إريتريا:** الإنتاج القومي العام ٧٨٠ مليون دولار، معدّل النمو ٧%، معدّل التضخم ٣,٢%، الديون ٤٦ مليون دولار، نفقات الدفاع ٦٥ مليون دولار، عدد السكان ٣,٨٨٩,٠٠٠ نسمة، مجموع القوّات المسلحة ٤٧,١٠٠ جندي، الاحتياطي ١٢٠ ألف جندي، القوّات البريَّة ٤٦ ألف جندي، دبَّابات الميدان طراز "تي ٥٥/٥٤"، الصواريخ المضادَّة للدبابات من طراز "ساغر"، القوَّات البحريَّة ١١٠٠ جندي، قطع خفر السواحل البحرية ١٢ قطعة.. و١٨ قطعة برمائيَّة وفرقاطة واحدة، القوَّات الجوية ١٥ طائرة مقاتلة و٤ طائرات هيلكوبتر.

لا يمكن التأمين المطلق على هذه الإحصائيات، وإن كانت صادرة من جهات لها وضعها الاعتباري، لكن حتى وإن قاربت الحقيقة عند بدء النزاع، فمن المُؤكد أنه بعد اندلاع الحرب قد تغيَّرت أرقامها كثيراً حذفاً وإضافة، وعلى سبيل المثال فقدت ذكرت التقارير أن إثيوبيا فقدت أكثر من عشر طائرات مقاتلة على جبهات القتال وأثناء التدريب، بينما إشارات إلى أن إريتريا فقدت طائرتين نسبة لقلة استخدام هذا السلاح في المعارك.

الأمر نفسه ينسحب على بقيَّة المُعدَّات العسكريَّة، فإثيوبيا فقدت - بشهادة الصحفيين- في معركة "ظورونا" وحدها قرابة الخمسين دبَّابة. أما بالنسبة للكادر البشري، فبعد ما يُقارب العامين من النزاع تبدو الأرقام المذكورة متواضعة جداً، إذ أن التقديرات التقريبيَّة (غير الرسميَّة) لقوَّات الجانبين التي تقف في مواجهة بعضها على طول الحدود تربو على المليون جندي.

قبل قرار مجلس الأمن، الذي نصَّ على حظر بيع الأسلحة للطرفين، كانا قد عزَّزا قدراتِهما العسكريَّة بشراء أسلحة مختلفة، خاصة من روسيا وبلغاريا والصين وأوكرانيا وإسرائيل، ذلك من السوق الحُر، وأخرى من دول صديقة دون مقابل.

في يوم ١٩٩٨/٧/١٧ أعلنت السُلطات الإريتريَّة عن سقوط طائرة شحن أوكرانيَّة من طراز "اليوشن ٧٦" على بعد ٧ كيلومترات إلى الشرق من مطار

أسمرا، وقتل جميع أفراد طاقمها البالغ عددهم نحو ١٠ أشخاص، وكان سقوطها مدوياً نتيجة خلل فني، لكن السُلطات الإريتريَّة تكتَّمت على أن الطائرة كانت محمّلة بكمياتٍ متعدِّدة من الأسلحة. أما إسرائيل، فلها قصة في هذا المضمار مع الطرف الثاني، يمكن أن تُروى بملاحم في محور آخر من الفصل القادم.

بالنسبة لروسيا، فقد وجدت في الأمر فرصة لتسويق أسلحتها المتطوِّرة، فقد زوَدت الطرفين بصفقتين مختلفتين، إذ اشترت إثيوبيا ٨ طائرات من طراز "سوخوي ٢٧"، بينما اشترت إريتريا ٦ طائرات من طراز "ميج ٢٩". وقد تردَّد في وسائل الإعلام أن ليبيا ساهمت في التكلفة، إلى جانب تزويدها إريتريا بخُبراء عسكريين لتدريب كوادرها على أسلحة معيَّنة، ولكن هذا وذاك لم يتم التحرّي في مدى مصداقيَّته.

كان لامتلاك إريتريا سلاحاً جوياً متطوراً أثره المعنوي على شعبها وقوّاتها من جهة، وسبباً في تردُّد إثيوبيا في معاودة الكَرَّة لقصف العاصمة أسمرا من جهة أخرى. لكن ذلك لم يُثنها عن قصف ميناء مُصَوَع وأهداف ومنشآت أخرى في عَصَب، ولم تُقدِم إريتريا على فعل مماثِل، ويقول محللون كثيرون إنه على الرغم من قُدرتها على قصف أديس أبابا، إلاّ أنها راعت عدم توسيع رقعة العوامل السالبة في الحرب، بامتدادها إلى قومياتٍ أخرى تتقاسم العاصمة، تعتقد ألاً ناقة لها ولا جمل في هذه الأزمة. ولهذا السبب، بدا أنها حصرت أهداف الطيران الماضية في إقليم التيغراي دون سواه من الأقاليم الإثيوبيَّة، باعتباره يقع في موقع القلب بالنسبة للفئة الحاكمة.

أيضاً فإن الأرقام الاقتصاديَة في الإحصائيَة المذكورة قد اهتزَّت كثيراً بعد الحرب، وذلك لأنه من الطبيعي أن يتأثر اقتصاد البلدين لعدة أسباب، منها:

(١) حدوث نقصٍ في تدفق العُملات الصعبة من الأنشطة الاقتصاديَّة.
(٢) إنفاقٌ حكومي مُتزايد على مستلزمات الحرب والسلاح تقابله مداخيل منخفضة.
(٣) نشاط اقتصادي واستثماري متدنٍ.
(٤) انصراف الأيدي العاملة عن ممارسة أعمالها الإنتاجيَّة والتنمويَّة الطبيعية.

كُوّة في الحائط الصّلب

عند دخول الأزمة شهرها السادس، لاحت للمُراقبين كُوَّة في الحائط الصلب، يمكن من خلالها اختلاس النظر لسيناريو جديد في النزاع، تمَّ الإعداد له في أروقة القمَّة الأفريقيَة المُصغَرة للدول الثلاث المُكلفة بمتابعة الأزمة، وقد طرح ذلك السيناريو على مائدة البحث في "واغادوقو" خلال الاجتماع الذي عُقِدَ يومي الثامن والتاسع من شهر نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٨، وحضره الرئيس الإريتري ورئيس الوزراء الإثيوبي، حيث ناقشتهما اللجنة (كلاً على حده) في

المقترحات التي توصَّلت إليها، وحُصِرَت في أحد عشر بنداً، أهمُّها تركيز الأزمة في العامل الحُدودي، وقضت باقتراح ترسيمه خلال ستة أشهر، والتحقيق في حوادث يوليو (تموز) ١٩٩٧ و٦ مايو (أيار) ١٩٩٨ من أجل تحديد جذور النزاع. كذلك وقف الأعمال العدائيَّة ونزع السلاح في مناطق الحدود وتحييدها، والالتزام بمواجهة علاج آثار الأزمة على السُكَّان المدنيين، وبخاصة المُبعدين والمطرودين.

في محاولة لتذليل المعضلة التي يقف عندها الطرفان، وإرضاءً لهما، اقترحت اللجنة أن يُعاد تحريك القوَّات الإريتريَّة الموجودة في "بادِمِي" كبادرة لحُسن النوايا، لأن ذلك قد يحفظ لإثيوبيا ماء وجهها جرَّاء الإهانة التي لحقت بها بعد أحداث ٦ مايو (أيار) على حدِّ ما رأته اللجنة.. إلاَّ أن وجهة نظر الطرف الإريتري أشارت إلى أن إثيوبيا هي المبادرة باستخدام القوَّة في احتلالها لـ"عدي مروق" عام ١٩٩٧، ولم تتمكَّن اللجنة من تضييق الفجوة بين الجانبين، كما أن إريتريا ركَّزت جهدها مع اللجنة في: «**ضرورة وقف الأعمال العدائيَّة، حتى وإن لم يتم التمكُّن من حل كل القضايا المعلقة مرَّة واحدة**».. لكن إثيوبيا رفضت ذلك وربطته بالانسحاب غير المشروط.

نظرا لهذا وذاك لم تتسع الكوة، وبالتالي لم تتوصَّل اللجنة إلى نتيجة نهائية ملموسة، فقامت بترحيل القضيَّة لإخضاعها لمزيدٍ من النقاش في اجتماع الجهاز المركزي لمنظمة الوحدة الأفريقيَّة، ومع أنه لم يحدُث تقدُّم يُذكر، إلاَّ أنه كان واضحاً أن اللجنة الأفريقيَّة قد بدأت تضع قدَمَها في المكان المناسب، الذي يمكن أن تنطلق منه إلى نهاية الطريق. لكن كان محيِّراً أن يصف السيد سيوم ميسفن الاجتماع عند وصوله مطار بولي في أديس أبابا يوم ١٩٩٨/١١/٩، بأنه «**فشل**»، في الوقت الذي رحَّب فيه نظيره الإريتري في نفس اليوم «**بالجهود التي قامت بها اللجنة من أجل السلام**»، وقال إن الاجتماع: «**يُعَدُّ منبرا ايجابيا من أجل توفير فهمٍ أفضل لكُلّ المسائل المُتعلقة بالنزاع**».

ثمَّة حدث جانبي كان قد طرأ أثناء مداولات اللجنة، لكنه لم يُعيق أعمالها، فقُبَيْل لقاء اللجنة مع الرئيس الإريتري، كان هذا الأخير قد التقى رئيس بوركينا فاسو، بليز كومباوري، باعتباره رئيساً لدورة المنظمة الافريقيَّة، وكذلك رئيس زيمبابوي، روبرت موغابي، وأطلعهما على أدلة تُؤكِّد عدم حياد جيبوتي (ضمن اللجنة)، وقال إنها أصبحت بدعمها المجهود الحربي الإثيوبي متورِّطة في النزاع، وقال لهما إنه قد حضَّ نظيره الرئيس حسن جوليد على أن تُراجِع حكومته موقفها، وذلك في رسالة حملها له وزير خارجيَّته هايلي وُلدتنسائي يوم ١٩٩٨/٩/١٠. اقترح الرئيسان (كومباوري وموغابي) أن تتم مناقشة هذه المشكلة في اجتماعات اللجنة.

بدا أن صدر الرئيس الإريتري قد امتلأ غيظاً من نظيره الجيبوتي، فلم يبادله التحيَّة عند لقائه، وشَمِلَ ذلك سكرتير المنظمة سالم أحمد سالم، فتخطاهما

معا. وعندما بدأت أعمال اللجنة، خاطبها الرئيس الإريتري وتعرَّض لمشكلته مع جيبوتي، وأثناء حديثه أشار بسبابته نحو الرئيس حسن جوليد، وقال أنه: «**لا يمكنه الحديث في وجود وفد إثيوبي**».. فتوترت الأجواء، لكن اللجنة تداركت الأمر سريعا وقامت بتهدئة الموضوع خشية أن ينعطف إلى زاوية تحيد به عن القضيّة الأساسيّة.

بعد أقل من أسبوعين، قامت جيبوتي بقطع علاقتها الدبلوماسية مع إريتريا في ١٩٩٨/١١/١٨، وفي اليوم التالي ١٩٩٨/١١/١٩، صدر بيان من وزارة الخارجيّة الإريتريّة، قال إن السبب هو: «**تعاون الحكومة الجيبوتيَّة غير المُبرّر مع جهود الحكومة الإثيوبية الحربيّة**».. مشيرا إلى أن جيبوتي بذلك: «**لا يمكن أن تصبح القاضي والمدّعي**». وبعد أيام من ذلك، انتقد الرئيس حسن جوليد نظيره الإريتري انتقاداتٍ حادة (مجلة "الوسط" العدد ٣٥٧ بتاريخ ١٩٩٨/١١/٣٠)، واصفا إياه بأنه: «**شخصٌ كذاب كثير التقلب، وقليل الثبات في آرائه**».

بمنطق المبادئ الذي يتحدّث به الرئيس الإريتري، لن يجد الرئيس الجيبوتي حرجا في قمعها إذا ما كانت المُفاضلة بينها وبين منطق المصالح، سيّما وأن الميناء يُعتبر المورد الوحيد لجيبوتي التي تشكو أوضاعا اقتصاديَّة صعبة، وفي ظلّ الاستخدام يمكنها أن تغمض عينا فيما تعتبره إريتريا دعماً للمجهود الحربي الإثيوبي، إلاّ أن الرئيس الجيبوتي في الحوار المذكور يبرّرها بـ"فقه المقارنة" فقال: «**ألم يكن أفورقي يمرّر جميع إمدادات إثيوبيا العسكريَّة عندما كانت إثيوبيا على خلاف مع بعض الدُول؟ وكذلك ألم تمثل الموانئ الإريتريَّة جسراً للمعارضة السودانية؟ فمن غير المنطق أن يحرِم على الموانئ الجيبوتيَّة ما أباحه للموانئ الإريترية**».

من المُفارقات أن مثل هذه الخلافات تنتهك أحياناً أشياء لا تخطر على البال إطلاقاً، فقد تقطعت السُبُل بسكرتير المنظمة الحكوميَّة للتنمية الـ"إيغاد" د. تخستي قبرآب (الإريتري الجنسيَّة) في مطار شارل ديغول في باريس، وذلك عندما أراد العودة إلى جيبوتي حيث مقر المنظمة، بعد انتهاء مهمّة له يوم ١٩٩٨/١١/٢٦، فأخطرته شركة الطيران الناقلة "إير فرانس" بأنها تلقت أوامر من السُلطات الجيبوتيَّة بعدم السماح له بالدخول. وكانت تلك هي الواقعة الثانية له، إذ رفضت الحكومة الإثيوبية قبل أسبوع من ذلك، منحه تأشيرة دخول لحضور اجتماع شركاء المنظمة في أديس أبابا يوم ١٩٩٨/١١/١٩. لم يجد الرَّجُل بدا من الاستنجاد ببقيّة الدول الأعضاء في رسالة مُعمَّمة، وبثّ شكواه لوسائل الإعلام، فعولج الأمر.. لكن بعد أن فاحت رائحته.

لم يبقَ أمام جيبوتي بعدئذٍ سوى التنسيق الكامل مع إثيوبيا "في السرّاء والضرّاء"، بعد أن قطعت علاقتها بإريتريا. فقد قام رئيس الوزراء الإثيوبي بزيارتها يوم ١٩٩٨/١٢/٧ لمدّة يوم واحد، اتسعت ساعاته لزيارة الميناء والاتفاق

مع نظيره «**على أهميَّة تطويره**»، مثلما تمَّ الاتفاق على «**تكوين لجنة وزاريَّة مشتركة لتطوير العلاقات الثنائيَّة بين البلدين تجتمع كل ثلاثة أشهر**».. ولم تخلُ الزيارة من تنسيق الجهود لمواجهة "عدُو مشترك". وقد صدرت أنباء تؤكِّد توقيع الطرفين اتفاقيَّة دفاع مشترك، لكن لم يتم الإعلان عن ذلك.

لاحت كوَّة الحائط الصلب مرَّة أخرى، فامتدادا للجهود التي قامت بها اللجنة المُصغَّرة وحوَّلت الموضوع إلى اليَة فضِّ النزاعات، اجتمعت هذه الأخيرة في "واغادوقو" أيضاً في ١٩٩٨/١٢/١٧، واستبقتها إريتريا بمذكرة من رئيسها تحوي ملاحظات على مقترحات المنظمة أرسلت لرئيس المنظمة بليز كومباوري يوم ١٩٩٨/١٢/١٥.

أتاح الجهاز للرئيس الإريتري ورئيس الوزراء الإثيوبي مخاطبته، وقد استخدم كلا الطرفين اللغة التي يراها مقنعة لشرح قضيَّته للزُعماء الأفارقة، فقام الثاني بشنِّ هجوم شديد على إريتريا، واصفاً إياها بالدولة التي تُؤمن بسياسة القوَّة، واستدلَّ على أنها تعيش مشاكل مع أربعة جيران: (السُودان، اليمن، جيبوتي وإثيوبيا)، وقال أنه تبقى جار خامس (السعودية) يُنتَظرُ منها فعلاً مماثلاً. من جانبه، فنَّد الرئيس الإريتري هذه الاتهامات، وقال إن سياسة بلاده تجاه السُودان تحديدا "كانت" لا تختلف عن السياسة الإثيوبيَّة نفسها، كما أن إثيوبيا قامت بدعم بلاده معنوياً في نزاعها مع اليمن في جُزُر حنيش. أما في شأن الموضوع الأساسي، فقد حصر المشكلة في أربعة محاور، سبق لحكومته أن قدَّمتها مراراً وتكراراً، إلى جانب الملاحظات التي قال إنها تحتاج إلى توضيح ليتسنى لبلاده قبول المقترح الأفريقي.

تركزت التوضيحات التي تقدَّمت بها إريتريا حول بندين أساسيين من جملة البنود الأحد عشر، وهُما البند الذي يطلب منها سحب قوَّاتها من "بادِمَي" وضواحيها، والثاني الخاص بعودة الإدارة المدنيَّة الإثيوبيَّة إلى "بادِمَي" بعد الانسحاب. أما إثيوبيا فقد تجاهلت ذلك وهدفت إلى نتيجة مفادها أنها قبلت بالمقترح بينما إريتريا رفضته، فانفضَّ الاجتماع بترك الباب مواربا حتى تقديم إجابات على التوضيحات الإريتريَّة، وبذلك الحدث طوى العام ١٩٩٨ آخر شهوره ومضى. وظلَّ شبح الحرب جاثماً بكلكله الثقيل على صدر الشعبين، الذين تجرَّعوا كئوس الأزمة محنة بشتى صنوفها إبعاداً قسرياً، ونزوحاً جبرياً، وهمَّاً كئيباً، وقتلاً في صمتٍ بتراشُقٍ متقطع في حوار البندقيَّة، وفي آخر النفق بقعة من الضوء.. تتوهَّج مرَّة وتخبو مرَّات تبعاً لمُجريات الأحداث.

لكن تصريحاً صدر مع إطلالة العام الجديد يوم ١٩٩٩/١/٥ لوزير الخارجيَّة الإثيوبي كاد أن يَبَدَ كُلَّ المساعي، إذ قال في لقاءٍ له مع الدبلوماسيين المُعتمدين في أديس أبابا إن: «**الجهود الدبلوماسيَّة الأفريقيَّة تعتبر في حُكم المنتهيَّة**».. وفي تطوُّر آخر دعا إلى «**فرض حظر اقتصادي على إريتريا**» لأن

ذلك يعني «**عدم مكافأة المعتدي**»، الأمر الذي دعا وزارة الخارجيَّة الإريتريَّة إلى إصدار بيان رداً على ذلك يوم ١٩٩٩/١/٨، قالت فيه: «**إن هذا التصريح يُعد غريباً من حيث دوافعه وتوقيته، لأنها تنتظر رد المنظمة**».

فسَّر المراقبون ذلك بأن البُندُقيَّة قد سئمت حالة السُكون التي ظلت محيطة بها لعدَّة أشهر، وأنها باتت في شوق لحوارها المعهود في جولة جديدة.

سباق الأرنب والسُلحفاة

تلك حرب غريبة بكل المقاييس، فحتى ساعة الصفر في جولاتها تعرف بوقتٍ طويل، فقد صَدَرَ بيان لوزارة الخارجيَّة الإريتريَّة يوم ١٩٩٩/١/١٢، أكد أنه «**أفادت الأخبار التي تسرَّبت من مصادر متعدِّدة - بما في ذلك مصادر الاستخبارات الغربية- أن الحكومة الإثيوبية سوف تشن هجوماً على إريتريا في ثلاثة محاور، وذلك في الفترة ما بين منتصف يناير ومنتصف فبراير**».. وأضاف البيان أن: «**الجهود جارية بواسطة المسئولين الأمريكيين للتيقن عمَّا إذا كان الاتفاق حول الضربات الجويَّة لا يزال قائماً**».

ربما كان ذلك حافزاً للسيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة ليوفد مبعوثاً للمرَّة الاولى (السيد محمد سحنون) إلى المنطقة.

على الرغم من ان إثيوبيا أصدرت بياناً في اليوم التالي نفت فيه نيَّتها شن هجوم جديد، إلاَّ أن ذلك كان ذرا للرَّماد في العيون، لأن الحرب قد اندلعت فعلاً وفق ما تكهَّن به البيان الإريتري على طريقة الحُواة والعرَّافين والسحرة.

لقد سبق اندلاعها انهمار سيل الوساطات مجدَّداً، فقد انضمَّت فرنسا بإيفاد السادة جان فرانسوا دونيو الوزير السابق، وجورج ساد المستشار في الشئون الأفريقيَّة في وزارة الخارجيَّة، وكان السيد أنتوني ليك، المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي يجئ ويذهب بلقاءات تعدَّدت، وجميعها لا أرضاً قطعت ولا ظهراً ابقت. وكان لقاؤه الأخير برئيس الوزراء الإثيوبي في ١٩٩٩/١/١٧، وبالرئيس الإريتري في يوم ١٩٩٩/١/١٩، إلاَّ أنه مع هذا الأخير لم يدُم حديثهما سوى ٢٠ دقيقة، بما يعني ان الرَجُل اصبح خالي الوفاض إلاَّ من ابتهالات لاهوتيَّة برجاء ان تمنحه مزيداً من الصبر، والقدرة على التحمُّل.

أقدمت باريس على خُطوة تزامنت مع زيارة مبعوثيها إلى المنطقة زادت من حرعات القلق قليلا، فقد قامت بتعزيز وجودها العسكري في جيبوتي بإرسال عتاد حربي إلى القاعدة ١٨٨ التي ترابط فيها سريَّة من عشر طائرات طراز "ميراج إف ١"، ومروحيات طراز "جازيل"، وأرسلت في الوقت نفسه الفرقاطة المسمَّاة "كلسار" إلى منطقة البحر الأحمر، وهي مزوَّدة بمضادَّات جويَّة، وقال السيد شارل جوسلان وزير التعاون الدولي عن هذه الخطوة في مؤتمر صحفي عقده في ختام زيارة عمل إلى جيبوتي يوم ١٩٩٩/١/٢١: «**إن إرسال الفرقاطة**

"كاسار" إلى البحر الأحمر ليس بعيداً عن الشواطئ الإريتريَّة بطلبٍ من السُلطات الجيبوتيَّة».

جاء أيضاً وفدٌ إيطالي رفيع المستوى في جولة بدأت بزيارة أديس أبابا يوم ١٩٩٩/١/٢٠ ثم أسمرا، وقيل إنهم يحملون رسائل من الحكومة الإيطاليَّة تدعو الطرفين إلى "ضبط النفس".

في اليوم نفسه، أصدرت الخارجيَّة الأمريكيَّة تحذيراً إلى رعاياها بعدم المُخاطرة بالسَّفر إلى المنطقة، وإعلان إجراءاتٍ تتعلق بالدبلوماسيين في البلدين، الذين: «**يعتبر وجودهم غير ضروري**»، وألحق ذلك الرئيس كلينتون ببيان خطي يوم ١٩٩٩/١/٢٢، قال فيه: «**إن إثيوبيا وإريتريا قطعتا شوطاً كبيراً خلال السنوات الماضية في التغلب على ماضي القمع والمجاعة والحرب، وأمام كل من البلدين مستقبل مُبشِّر، وكلاهما صديقٌ قوي للولايات المتحدة الأمريكيَّة، ونطلب منهما عدم المخاطرة بما حققاه بصراع لا يمكن أن يفيد شعب أي من الجانبين**».

في يوم ١٩٩٩/١/٢١،سرَّبت مصادر دبلوماسيَّة أفريقيَّة مقيمة في أديس أبابا أخباراً لصحيفة 'الحياة'، قالت فيها: «**إن الحكومة الإثيوبية طلبت من إدارة إقليم التيغراي المتاخم للمناطق الحدوديَّة المُتنازع عليها مع إريتريا إغلاق المدارس الابتدائيَّة والثانويَّة وكليَّة الزراعة خلال يومين، ونقل المُؤسَّسات الإستراتيجية من الأقاليم إلى العاصمة أديس أبابا**».. وفي يوم ١٩٩٩/١/٢٢، أصدر مجلس الأمن بياناً رحَّب فيه بـ«**قبول إثيوبيا لاتفاق إطار العمل الأفريقي وجهود منظمة الوحدة الأفريقيَّة للردّ في شكلٍ كامل على طلبات إريتريا للحصول على إيضاحات**». وللمرَّة الأولى يذكر المجلس في بيانه عبارة "تناشد بقوَّة" الأطراف المعنيَّة للتعاوُن مع المنظمة، فالتشديد له دلالاته الدبلوماسيَّة والإجرائيَّة التي يعرفها كل من خبر آليَّة عمل المجلس.

بناءً عليه وجدت أديس أبابا في الأمر ثغرة يمكن توسيعها، فبدأت تروِّج إلى أن المجلس بصدد فرض حظر دولي على إريتريا. وقامت وزارة خارجيَّتها بإصدار بيان يوم ١٩٩٩/١/٢٦، ناشدت فيه المجتمع الدولي الضغط على إريتريا سياسياً واقتصادياً ودبلوماسياً لإجبارها على قبول المقترحات الأفريقيَّة، وأوضح البيان: «**إن حلَّ الأزمة لا يزال مرتبطاً بقبول إريتريا بسحب قواتها من المناطق التي احتلتها وقبول المقترحات الأفريقيَّة التي وجدت القبول من مجلس الأمن**».

في اليوم نفسه، جمع رئيس الوزراء الإثيوبي الدبلوماسيين الأفارقة المُعتمدين في بلاده، وناشد في هذا اللقاء المجتمع الأفريقي عبرهم: «**استخدام جميع أنواع الضغوط على إريتريا لقبول الاقتراحات الأفريقيَّة**»، وقال أن بلاده: «**قبلت جميع الاقتراحات بقليلٍ من التحفظات لاحترامها القوانين الدوليَّة**»، واعتبر أن إريتريا: «**استخفَّت بجميع المبادرات الإقليميَّة والدوليَّة ولم تمتثل لجهود منظمة الوحدة الأفريقية**».

كأنما أراد رئيس الوزراء الإثيوبي أن يُهيئ الذين تحدَّث إليهم لما هو آت، فقد بات واضحاً أن الخطاب السياسي الإثيوبي بدأ يُركِّز على رفض إريتريا للمُقترحات الأفريقيَّة، وأسقط متعمّداً ذكر أي شيء يشير إلى أنها تقف منتظرة رد المنظمة على ما طلبته من ايضاحات، وتبع الخطاب السياسي أيضاً تحرُّكات دبلوماسيّة وضخ إعلامي مكثف.

لم تستطع الجهود الإريتريّة المُتواضعة دبلوماسيا وإعلامياً أن تقف في وجه ذلك السَيْلُ العرم الذي انْقلت به العوادي في طريقها، فاكتفت بما ظلت ترددّه منذ بدء الازمة لعالم لا يرهف السمع إلاّ للجديد المثير.

كان الرئيس الإريتري وقتها في جولة أوروبيّة زار فيها بلجيكا والتقي رئيس الوزراء جين لوك دهاني وكبار المُفوَّضين في الاتحاد الأوربي، وتوقف في إيطاليا والتقى وزير الخارجية لامبرتو ديني، وفي كُلّ هذه اللقاءات أشار إلى أن الأمر يتوقف على رد المنظمة الأفريقيّة على التوضيحات التي طلبتها حكومته. لكن المثير أن اليد الدبلوماسيّة والسياسيّة الإثيوبيّة قد سبقته إلى تلك المواقع برسائل من رئيس الوزراء الإثيوبي إلى كل مَن التقاهم الرئيس الإريتري، ترمي في اتجاه الخطاب الذي ورد ذكره، وهذا ما كشف عنه الرئيس الإريتري بعد عودته. وقال أيضاً إن مسئولين في وزارة الخارجيّة الأمريكيّة أرسلوا رسائل مماثلة للشخصيات التي التقاها، تطالبهم بالضغط على إريتريا لقبول المقترح الأفريقي والابتعاد بالاتحاد الأوربي عن الدخول في المشكلة، بدعوى عدم التسبب في كثرة الوسطاء.

انضمّت بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية ونصحت رعاياها: «**عدم السفر إلى إريتريا وإثيوبيا، وطالبت المقيمين في البلدين بإعادة النظر في وضعهم إن لم يكن بقاؤهم ضرورياً، وأن يجلوا عائلاتهم، خُصوصاً أن وسائل السفر متاحة**».. هكذا تنحصر دائماً هُموم الدُول الغربية في الاهتمام برعاياها، عندما تدرك أن وميض النار يوشك أن يكون له ضرام.

بهذا الزخم الكبير، بدأ شهر يناير (كانون الثاني) من عام ١٩٩٩ يمشي متثاقلا، وقد اتضح لكل مراقب للأحداث بأنه تميّز بسباق غير متكافئ بين عمليتي الحرب والجهود السلميَّة، وهو في الواقع سباق أشبه بسباق الأرنب والسلحفاة.

ختم الرئيس الإريتري هذا الشهر المتوتر بحوار مطوّل في التلفزيون المحلي مساء يوم ١٩٩٩/١/٣١، أكد في خاتمته أنهم: «**تحت أي ظرف من الظروف، وأياً كانت أساليب الاستفزاز أو الإثارة، سوف لن نكون البادئين بإطلاق الرصاصة الأولى**».

اتضح من خلال هذا اللقاء أن إرتريا قد تلقت أخيراً إجابة على "توضيحاتها". فقد نطقت المنظمة بذلك عبر ناطقها الرسمي السيد إبراهيم دقش

في اللقاء الشهري مع المُراسلين الصحفيين، وقال إنهم: «**أرسلوا رداً على ٢٩ استفساراً تقدّمت بها إريتريا، وتسلمتها يوم ١٩٩٩/١/٢٦**».

قال الرئيس الإريتري في اللقاء المذكور: «**لقد وصلتنا الإجابات بطريقة غير مباشرة، ونحن الآن بصدد دراستها، وفي الوقت المناسب سنتخذ الخطوات اللازمة بشأنها**».. وأضاف أيضاً: «**إن إطار العمل الأفريقي ليس بأمر مُنزل من السماء كالإنجيل أو الفرقان، بل هو إطارٌ للعمل يمثل مقترحاً لمسيرة السلام، وبالتالي علينا أن ندرُس الرُدود التي أعطيت لاستفساراتنا بتأنٍ، ومن ثمَّ النظر فيما إذا تطلب الأمر إبداء رأينا أو طلب المزيد من التوضيح، ولا تستدعي الأمور التعجل أو التسرع والاضطراب والتربُّص**».

لكن حقيقة كان هناك من يتربُص.. فثمَّة أشياءٍ كانت تجري في كواليس مجلس الأمن.. وثمَّة أشياء كانت تدور في الغرف المغلقة في المنظمة الأفريقية.. وثمَّة أشياء كان يعد لها في أحشاء القصور الإمبراطوريَّة العتيقة في أديس أبابا.

بهذا التداعي السريع، بات من المُسلَّم به عند القيادة الإريتريَّة - بالوقائع المذكورة- أن ثمَّة شيئاً ما في مواقف الثالوث الذي يحاول احتواء الأزمة (مجلس الأمن، الخارجيَّة الأمريكيَّة، المنظمة الأفريقيَّة)، وليس واضحاً تماماً ماهيَّة هذا الشيء، إلاّ أن قرائن الأمور تقول إن وراء الضغط هدفاً آخر.

تردَّد أيضاً من مصادر - بصورة غير مُؤكَّدة- أن عناصر في مجلس الأمن تأثرت بالدعاوى الإثيوبيَّة، أو متعاطفة في الأصل معها، شكَّلت لوبياً شرع في إعداد مشروع قرار كان في حدِّه الأدنى يقضي بإدانة إريتريا، وفي حدِّه الأعلى يفرض عليها عقوباتٍ شاملة في حال رفض المُقترح الأفريقي بعد الإيضاحات. وتردَّد أيضا في هذا الصدد، أن دولة صديقة سرَّبت ذلك إلى القيادة الإريتريَّة، التي اهتدت إلى فكرة إعادة انتشار قوَّاتها في منطقة النزاع، بصورةٍ تسحب البُساط من الدعاوى الإثيوبية وتُجهِضَ ذلك المُخطط، ريثما يتم تدارُسها لرُدود المُنظمة، وأن تلك الخُطوة عُرِضَت على القيادة العسكريَّة، التي أبدت جدلاً حولها أقرب إلى التمنُّع، ولم تستطع جبال "بادِمِي" المتناثرة أن تحفظ السر، فقد تردَّد أن بعض المسئولين القائمين على تشغيل أجهزة إرسال واستقبال الشفرات كانوا يرسلونها إلى الجانب الآخر، انحيازاً لجُذُورهم الضاربة في أعماق قوميَّة التيغراي، فقد غلب الطبع التطبُّع.

كان الشيء الذي لم يُثِر انتباه أحد في الخارج - ربَّما لأنه لا يعنيهم في كبير شيء- هو أن عمليَّة الحصاد للموسم الزراعي التي انتظمت في البلدين لعدَّة شهور وكانت سبباً في وقف هدير المدافع مؤقتاً قد انتهت، فقد حصدت السَّواعد السمراء كميات وفيرة من زرعٍ كان مُوسمه استثنائياً في فيض خيراته، وعنى ذلك أن البطون قد ضمنت ما يسُدَّ رمقها، لكن بطن الحرب الضامرة كانت تعوي عواءً متواصلاً.

تواصلت المساعي الدبلوماسيَّة، فقد جاء الوفد الفرنسي مرَّة أخرى إلى أديس أبابا يوم ١٩٩٩/٢/٢، ثم أسمرا يوم ١٩٩٩/٢/٣، وتزامَنَ وصوله مع مغادرة السيد محمد سحنون -الجزائري الأصل- أسمرا إلى أديس أبابا، حيث التقى المسئولين هناك يوم ١٩٩٩/٢/٤.

وقعت الواقعة

من المُفارقات أن الواقعة قد وقعت في الجولة الثانية أثناء وجود السيد سحنون، التزم الرئيس الإريتري بما أعلنه، فأطلقت إثيوبيا الرصاصة الأولى، وبذا تكرّر سيناريو الجولة الأولى التي كانت قد انطلقت رصاصتها بعد ساعات قليلة من مغادرة وفد الوساطة الأمريكي.

بالوقائع التي تمّ سردها، لم يكن ذلك مفاجئاً، حيث وصلت أرنب الحرب قبل سُلحفاة الحلّ السلمي، وقد أكَّد اندلاعها حقيقة أزليَّة، هي أن الحرب بالفعل أوَّلها كلام.. كانت إثيوبيا قد مهَّدت لها بإصدار بيان يوم ١٩٩٩/٢/٥، ذكرت فيه أنها: «**ستواصل الحرب ما لم تنسحب إريتريا من تلقاء نفسها من بقيَّة الأراضي الإثيوبية التي تحتلها، امتثالاً لمقترحات منظمة الوحدة الأفريقيَّة**».

وكغطاءٍ لتبرير بدئها للحرب، ادَّعت إثيوبيا أن طائراتٍ إريتريَّة قصفت مدينة "عدي جرات"، وأرادت بذلك توريطها أيضاً في انتهاك اتفاق حظر القصف الجوي. إلاَّ أن المراقبة الجويَّة الفرنسيَّة المرابطة في جيبوتي أكَّدت كذِب المزاعم الإثيوبيَّة، كذلك أوضح الرئيس كلينتون في بيانٍ صحفي يوم ١٩٩٩/٢/٩، أن: «**إثيوبيا انتهكت حظر الضربات الجويَّة**»، الأمر الذي اضطر رئيس الوزراء الإثيوبي أن يعلن لاحقاً خطأ المعلومة. لكن في ظِلِّ أوار الحرب التي احتدمت بمعارك ضارية لم يسأل أحد بعدئذٍ من بدأ الجولة الثانية، فقد قُمِعَ كل صوتٍ حاول أن يعلو على صوت البُندُقيَّة.

كان القتال قد شملَ كل الجبهات، ولأنه لا فضيلة مع الحرب فهي لا تعرف المسلمات الأخلاقيَّة، كانت العلامة الفارقة هذه المرَّة أن سقط التحفظ الإريتري القديم، الذي درَجَ على عدم إعلان الخسائر امتثالاً للتقاليد النضاليَّة. فأعلن بيان صدر عن وزارة الخارجيَّة في اليوم التالي للجولة ٢/٧ عن تدمير لواءين تدميرا كاملاً، وأسر أكثر من مائة جندي إثيوبي، إضافة إلى تدمير عدد من بطاريات الصواريخ المُضادَّة للدبَّابات، أما إثيوبيا فقد تبارت في إصدار البيانات، ولم يكن ذلك نهجاً جديداً، لكن الجديد كان في استيعابها مجدَّداً لقوَّات النظام السابق (مانغستو) وضمِّهم إلى صفوف القوَّات النظاميَّة، كذلك منحت الطيَّارين السابقين إغراءاتٍ، واعترف رئيس الوزراء الإثيوبي لأوَّل مرَّة لوكالة الصحافة الفرنسيَّة بأن: «**خُبراء عسكريين أجانب يشاركون في إعداد العسكريين الإثيوبيين، وربَّما أيضاً العسكريين الإريتريين وكذلك صيانة معدات الجيشين**».

وربَّما تأكيداً لذلك نشرت صحيفة 'ذي تايمز' البريطانيَّة في عددها الصادر يوم ١٩٩٩/٢/١٩: «**إن مدينة "ميكلي" أصبحت مركزاً لإقلاع الطائرات الحربيَّة الإثيوبية، وأن طائرات حربيَّة من طراز "سوخوي ٢٧" تُشاهَدُ مُرابطة على أرض المطار، بينما يوجد طيَّاروها القادمون من رُوسيا وأوكرانيا وبلغاريا بعيداً عن الأنظار في الفنادق والحانات**». وتبعتها صحيفة 'أزفستيا' الرُوسيَّة، حيث نشرت في عددها الصادر بتاريخ ١٩٩٩/٢/٢٧، أن: «**فريقاً روسياً بقيادة الجنرال المتقاعد يواكيم يوناكوف يقودون قوّات الطيران الإثيوبي، وأن الجنرال المذكور يواكيم يعمل كمستشارٍ خاص لقائد القوَّات الجويَّة الإثيوبية الجنرال أببي**».

قام مجلس الأمن في يوم ١٩٩٩/٢/١٠، بإخراج سهم آخر مِمَّا تبقى في جرابه، فقام باستصدار قرار بالرقم ١٢٢٧، نصَّ على حظر مبيعات الأسلحة للطرفين. أبدت الحكومة الإريتريَّة ملاحظاتٍ عليه في بيان يوم ٢/١٢، وفي إثيوبيا رفضه البرلمان، واعترض عليه مندوبها في المجلس، وقال إنه كان يجب أن يُوجَّه لإريتريا وحدها، وأورد مقارنة غير واقعيَّة في هذا الشأن، حيث قال إنه عندما قامت الحرب بين إثيوبيا وإيطاليا الفاشيَّة، قامت عُصبة الأمم بفرض حظرٍ على الطرفين، في وقتٍ كانت إيطاليا تستطيع شراء السلاح من أي جهة. وأضاف أن المجلس كرَّر نفس الخطأ الآن لأن إثيوبيا دولة مغلقة ليس لها منفذ بحري، عكس إريتريا.

لأن الأمور جَرَت في اتجاه لم يشتهه اللوبي الذي ذكرنا أنه تشكَّل في كواليس المجلس، أجهضت سيناريوهاته وبقيت حبيسة النفوس الرخيصة.

كان واضحاً أن هناك تصميماً إثيوبيًّا في هذه الجولة على مواصلة الحرب رغم الخسائر البشريَّة التي نقلتها وسائل الإعلام، وذلك ما أكده بيان للمتحدثة الرسمية السيدة سالومي تاديسي مع دخول المعارك يومها السادس، قالت فيه: «إن إثيوبيا لن توقف هجماتها ضدّ العُدوان الإريتري ما لم تنسحب قوّات أسمرا من الأراضي التي احتلتها في مايو (أيار) الماضي، وذلك مع احترامها الشديد للنداءات الدوليَّة بوقف الحرب، خصوصا الغارات الجويَّة الإثيوبيَّة».. وبالفعل مع اشتداد المعارك كانت الأصوات تنادي لتسمع حياً، ولكن لا حياة لمن تنادي.

وقد بدأت "بورصة" الوساطات ترتفع مرَّة أخرى بدخول اليمن، التي أعلنت أن لها مبادرة دعا خلالها نائب رئيس الوزراء وزير الخارجيَّة عبدالقادر باجمال «**ممثلين عن الحكومتين للقاء في صنعاء، لإجراء حوارٍ ودي، ودخول محادثات سلميّة جادّة وصادقة، وبحث كل المبادرات المطروحة من الأطراف الدولية والإقليميّة**».

ذلك طبقٌ سبق وأن عافته نفسا الطرفين مراراً، وتلك دعوة يقال لها في الأمثال السودانية الدارجة "عزومة مراكبيَّة".. ويُقالُ عمَّن كان يتناول طعاماً على

ظهر قارب (مركب) في عرض البحر وينادي على الواقفين على الشاطئ بأن يشاطروه الطعام.. بالطبع لم يحضُر أحد، بل لم يقُل أحد بأن الأرض قد ضاقت بما رحبت للدرجة التي لم يجد فيها الطرفان مكاناً يلتقيان فيه.

لم تنتظر إثيوبيا طويلاً لتفكّر ثم تقدّر، فقد خصّت المتحدثة باسمها "سالومي تاديسي" مراسل وكالة الأنباء اليمنيّة "سبأ" في العاصمة أديس أبابا يوم ٢/١٦ دون سواه من المراسلين وصرّحت له برفض المبادرة اليمنيّة، أما إريتريا فلم تُبد مانعاً.

مع رفض المبادرة اليمنيّة بتلك الصورة المذكورة أعلاه، أمطر الإعلام الإثيوبي طرفاً كان يُعدُّ من أصدقاء حكومته بزخات من رصاص المعارك، فشن هجوماً شديداً على ليبيا، وحدّدت صحيفة "ريبورتر" المُقرّبة من السُّلطات الحكوميّة بتاريخ ١٩٩٩/٢/١٤: «**اتهامها ليبيا بتقديم سبعين مليون دولار أمريكي لإريتريا لمساندتها في المجهود الحربي ضدّ إثيوبيا، وإمدادها بالنفط مجاناً، وتدريب القوّات الإريتريّة، وإرسال مستشارين وخبراء إلى أسمرا منذ اندلاع الأزمة في مايو (أيار) الماضي**».

لقد سبق وذكرنا أن العلاقة توطّدت بين إريتريا وليبيا، للدرجة التي لا يستطيع أن ينفي أحد دعم الثانية للأولى اقتصادياً، أو حتى عسكرياً، لكن محاولة تحديد هذا الدعم هو ضربٌ من ضروب المُبالغة، ذلك لأن البلدين أحاطاه بسياج متين من السريّة، للدرجة التي لا يستطيع أي كائنٍ أن يمارس فيه حتى خاصيّة التكهُّن.

ظلّت الحرب مُستعِرَة لعدة أيام، على عكس الجولة الأولى التي كانت متقطعة، وكان القتال ينتقل من جبهة إلى أخرى على امتداد الحدود برشاقة عصفور أرهقه الشجن، وبات لا يقوى على الصبر في غُصنٍ واحد لفترة طويلة.

في سياق انهمار سيل الوساطات مجدّداً، قام وفد من دول الترويكا الأوروبيّة بزيارةٍ كان الهدف منها تفعيل إطار العمل الأفريقي، بدأها بأديس أبابا، ولكن رئيس الوزراء الإثيوبي رفض مقابلتهم، بدعوى أنه غير موجود في العاصمة. وقابلهم وزير الخارجيّة سيوم ميسفن يوم ١٩٩٩/٢/١٩، وكذلك سكرتير المنظمة الأفريقيّة سالم أحمد سالم، وكان الوفد برئاسة وزير الدولة الألماني لودجير فالمر وتسعة أعضاء، من بينهم نائب وزير خارجيّة النمسا وسفير فنلندا في مصر، وغادر الوفد أديس أبابا والتقى الرئيس أسياس أفورقي والمسئولين الإريتريين يوم ٢/٢٠، وعقدوا مؤتمراً صحفياً في أسمرا، أعلنوا فيه فشل مساعيهم. وبذلك كان هذا الوفد هُو الوحيد المتصالح مع مهمّته، حيث لم يحاول أن يداري العثرات التي واجهته بأي أساليب دبلوماسيّة.

بزيارة هذا الوفد، سجّلت المشكلة الإثيوبيّة الإريتريّة رقماً قياسياً في المبادرات السياسيّة والدبلوماسيّة التي حاولت أن تطفئ نارها دون جدوى.

ظلت الجهود السلميّة بعدئذٍ تراوح حول دور المنظمة الأفريقية، ولكن من البعد بـ"الريموت كنترول".. وفي أثناء ذلك كانت البندقية تتحاور حواراً مأساوياً على الجبهات الثلاث، وكلما هدأت المعارك قليلاً لالتقاط الأنفاس، تساقطت البيانات وهي تحمل في ثناياها أرقاماً تشمئز منها النفس.

مع اشتداد المعارك، بدا وكأنما العالم الخارجي انتبه إلى أن حرباً بهذه الضراوة لا يمكن أن تكون حرباً حدوديَّة.. وبدأ الجنود الإثيوبيون الذين وقعوا في الأسر يعترفون بتعليماتٍ أُملِيَت عليهم، تطلب منهم الوصول إلى أسمرا وإسقاط "حكومة الجبهة الشعبيَّة".. ذلك ما دفع السيّد الأمين محمد سعيد، سكرتير الجبهة الشعبيّة لأن يُؤكّد في حوار له مع قناة 'الجزيرة' الفضائيَّة يوم ١٩٩٩/٢/١٩ وجود أجندة أخرى خفيّة: «**أعتقد أنه ثَبَتَ تماماً للعالم بأن الإثيوبيين لا يستهدفون أرضاً حدوديّة معيّنة، بقدر ما يستهدفون إعادة احتلال إريتريا مرة أخرى**».

كان ذلك حديثاً خطيراً دفع السيّدة سالومي تاديسّي أيضاً في اليوم التالي لإصدار تصريح نفت فيه أن تكون بلادها «**تهدف من وراء الحرب إلى إسقاط النظام القائم في أسمرا**»، وقالت: «**إن إثيوبيا ليس لديها أطماع توسعيّة، وإن أسمرا تسعى من وراء ما تروّجه إلى تضليل الرأي العام**».

مع أخبار المعارك التي كانت تشير إلى ميل الكفة العسكريَّة لصالح إريتريا، بدأ المواطنون يُعبّرون عن فرحتهم بطريقتهم الخاصة، كلما تناقلت وسائل الإعلام وقائع الانتصارات. كان واضحاً أن الفرح قد بلغ ذُروة التشبُّع، وكأنما كان الإريتريون يستعيدون زخم أحداث النضال المسلح، الذي لم تجف دماء شهدائه بعد، فقد كان كل شيء طازجاً حتى رائحة الموت.

باستخدام إثيوبيا سلاح طيرانها بصورة واسعة في المعارك، أصدرت وزارة الخارجيّة الإريتريَّة بياناً قالت فيه: «**إن المغامرات الجويَّة لزُمرة "ويَّاني" لا يمكنها أن تغيّر شيئاً على الأرض، إلاّ أن صمت المجتمع الدولي حيالها أصبح عاملاً لتمادي هذه الزُمرة في مغامراتها**»، واستطرد البيان: «**نود إبلاغ جميع المراقبين عن عزم إريتريا اتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة لردع هذه المغامرة**». وقد جاء البيان الإريتري هذا مستلهماً لنبض الشارع، كما أنه كان يعبّر عن موقف مطمئن.

التقّت السّاق بالسّاق

بعد ذلك البيان، ران صمتٌ رهيب على وسائل الإعلام الإريتريَّة، وأصبح الحديث شحيحاً عن معارك الجبهات، وبدأ الهمس يمزّق جهراً بكارة أشياء محرَّمة.

لأن هدير المدافع كان يُسمعُ على بُعد عشرات الكيلومترات، فقد كان الشارع الإريتري متأكداً بأن هناك معارك طاحنة تدور، لكن التكتُّم الذي طرأ على وسائل الإعلام المحليَّة جعل القلق يسري سريان النار في الهشيم، وذلك لعدَّة أسباب، منها أن الحديث عن انتصارات الأيام السابقة أوصل الروح المعنويَّة إلى القمَّة.. الشيء الثاني، أن المواطن الإريتري في تكوينه مازال معطوناً بنشوة انتصارات حرب التحرير، باعتبارها عملاً إعجازياً، ولم يمضِ على ذلك زمن طويل حتى يلفها النسيان، فالذي وطَّن نفسه على هذا المناخ، يشق عليه أن يتقبَّل نقيضه بيُسر وسُهُولة.

كانت الإذاعة الإريتريَّة تعمل على نوباتٍ مُوزَّعة يومياً على برامج باللغات المحليَّة المختلفة. أنهى القسم العربي برنامجه في الساعة العاشرة، وتوقف الإرسال لفترة راحة معتادة. وفجأة تواصَلَ البث بنحو ساعة على غير ما هو مُعتاد، وبدأت الموسيقى تعزف مُنوِّهةً إلى بيان هام تمَّ بثُّه بعد دقائق، وكان ذلك في يوم ١٩٩٩/٢/٢٦.. جاء في البيان: «**في هجوم اليوم، تقدَّمت قوَّات العدو في بعض الدفاعات الثابتة لقوَّاتنا، ممَّا أدَّى إلى أن تُجري قوَّاتنا بعض التغييرات في الخطوط الدفاعيَّة، بحيث تلائم إلحاق خسائر أكبر بقوات العدو**»، وأضاف البيان: «**إن هذا التغيير الذي أحدثه العدو من خلال تجميع جنوده بكثافة في موقع واحد ومحدَّد، لا يعدو كونه تغييراً آنياً، وتواصِل قوَّات الدفاع الإريتري تصدِّيها الباسل لهجمات قوَّات العدو حتى يتم استنزافها بالكامل**».

كان ذلك هو البيان "الكارثة"، وقد كان لإذاعته على ذلك النحو أثره السيئ على نفوس الإريتريين، فلم تستطع المُحسِّنات التي أضفيت عليه، والتعبيرات المُطمئنة أن تقول لهم إن ما حدث هو الذي كانوا يخشونه تماماً. ولولا تدثُّرهُم بشيءٍ من قوَّة التحمُّل لخرُّوا جميعاً صرْعَى، وكان هذا البيان في الأصل عندما وصل للزُملاء في الإعلام، رأى بعضهم أن إذاعته على ذلك النحو ضارَّة، وأرادوا التشاور في الكيفيَّة التي يمكن إخراجه بها بصورة تخفف من وقع ما حدث، لكن هاتفاً "صارماً" جاء من عل طلب منهم إذاعة الأمر كما وصلهم دون تفكير في تعديل أو تحوير أو غيرهما.

قضى الإريتريون سحابة يومهم ذاك في ذهول، وتمُورُ دواخلهم بأشياء يصعُب تحديدها، وفي اليوم التالي ٢/٢٧ صدر البيان بصياغة جديدة لا تختلف في الجوهر كثيراً، لكن الثاني أورد أرقاماً تفصيليَّة عن خسائر القوات الإثيوبيَّة في الأيام الأربعة التي دارت فيها المعارك "الصامتة". وكان واضحاً أن الأرقام هدفت الى اعادة التوازُن النفسي والمعنوي وامتصاص ازمة البيان الكارثة، فقال: «**نود أن نوضح للشعب الإريتري في هذه المرحلة التي نتحمَّل فيها العهد والمسئوليَّة التاريخيَّة أننا وأياً كانت الأسباب، وإن اخترنا أن نتراجع إلى الخلف ونجري تغييرات ملائمة في خطوطنا الدفاعيَّة، فإننا لم نتكبَّد أي خسائر ذات شأن**».

أورد البيان خسائر في العتاد العسكري الإريتري، وقال: «**إنها لم تتعدَّ سوى دبَّابتين احترقتا، واثنتين أخريين أصيبتا بعطب**»، لكن كان ذلك رقماً يثير الشكوك أكثر مِمَّا يثبت اليقين بالمقارنة مع الخسائر التي ذكرها عن الجانب الإثيوبي، والتي قال إنها: «**بلغت أكثر من ٩ آلاف قتيل و١٢ ألف جريح و١٧٠ أسيراً، وتدمير ٤١ دبابة والاستيلاء على ثلاثة، وإسقاط طائرة مروحية**».

لم يشأ البيان كشف أي خسائر بشريَّة في صفوف قوَّاته، ليس لأن ذلك تقليدٌ إريتري، ولكن أيضاً لأنه أمرٌ لا يمكن أن يكون صائباً في ظِلِّ الظروف التي نتجت عن البيان الكارثة. غير أن المثير في ذلك البيان، هو أنه الوحيد منذ بدء القتال، الذي صدر باسم قوَّات الدفاع الإريتريَّة، حيث أن البيانات التي سبقت والتي تلت كلها تحمَّلت مسئوليَّتها وزارة الخارجيَّة، غير مكترثة إن كان ذلك أمر سيكون وقعه غريباً على المراقبين الذين يعلمون أن المُؤسَّسيَّة النمطيَّة أو التقليديَّة توكَلُ في مثل هذه الأمور لوزارة الدفاع.

كشفت تلك المعارك عن جزء من سيناريو الثالوث الذي ورد ذكره، إذ تسرَّبت معلوماتٍ أكَّدت أن أطرافه التي تتمتع بعلاقات جيِّدة مع السُّلطات الإثيوبيَّة نصحتها أثناء سير المعارك المُتقطعةً منذ السادس من فبراير (شُباط) بعدم بعثرة جهودها، وأنها يجب أن تركز على جبهة "بادِمّي"، وأمدَّتها بصور التقطت بالأقمار الصناعيَّة توضح مكامن الضَّعف في تلك الجبهة.

بناءً عليه، قامت القوَّات الإثيوبيَّة بسحب بعض وحداتها العسكريَّة من الجبهات، وحَشَدَت أكثر من نصف جيشها في تلك الجبهة، وصمَّمت على حسم المعركة بالأسلوب الذي جرَّبته إثيوبيا في أواخر القرن التاسع عشر في معركة "عدوا" مع الإيطاليين، وهو أسلوب الموجات البشرية Human Waves.. وفي التاريخ المحدَد دفعت بهذه الجحافل إلى الأمام في عملية سمَّتها "غروب الشمس"، وذلك في إشارة لما سَبَقَ وصرَّح به الرئيس الإريتري في استحالة انسحاب قوَّاته من "بادِمّي" «**حتى وإن لم تشرق الشمس**».

في مواجهة أمواج بشريَّة كتلك، لم يكُن ثمَّة خيار أمام القيادة الميدانيَّة الإريتريَّة سوى سحب قوَّاتها إلى الخلف وتغيير دفاعاتها، ولكن تردَّد أن جدلاً دار بين مُقرٍ لذلك ومختلف، أدَّى إلى شيء من التباطؤ أو التلكؤ. وأثناء ذلك كان أوَّل الموج البشري الإثيوبي قد وصل، وآخره كان لا يرى بالعين المجرَّدة.

التفت السَّاق بالسَّاق، والتحم الجيشان لدرجة الاشتباك بالأيدي، وقد استطاع بعض الجنود الذين شاركوا في هذه المعركة وصفها بصورة سرياليَّة تدعو للدهشة والتأمُّل في طبيعة هذه الحرب (إريتريا الحديثة ١٩٩٩/٣/٦)، قال أحدهم: «**ما زال يحضرني إقدام "انقسوم" و"زكرياس" اللذين اشتبكا بالأيدي مع اثنين من قوَّات العدو، قتلاهما خنقاً ورميا بهما في الهاوية**"».. وقال آخر: «**حقيقة في**

البداية ذُهِلت عندما رأيتُ أعدادهُم الكثيفة، وكنتُ أقول: كيف سنواجههم؟! ولكن مع بداية المعركة، نسيتُ ذلك الشعور، وزاد سعيرها حتى أدّى إلى اشتباكٍ بالأيدي». وقال ثالث: «**بينما كنتُ أسدّد ضرباتي على كثافتهم، حيثُ يصعُب عليك تحديد هدف معيّن لأعداد تسير كالجراد، وبينما أنا كذلك، هاجم دفاعنا أحد أفراد العدو فتصدّى له "زكرياس" بأن أمسك بتلابيبه فخنقه، فأخرج جندي العدو سكينة ليضرب بها زكرياس ويحرّر نفسه، لكن زكرياس أمسك السكين بيده اليُسرى وضغط أكثر على رقبته فخنقه»**.

بهذه الوقائع، تكون هذه الحرب قد استُخدمَ فيها النقيضان، البدائي والتقني، فقد سبق أن وصفها السيد محمد سحنون ("الحياة" ١٩٩٩/٢/١٢) بأنها: «**أول حرب تستخدم فيها تكنولوجيا متطوّرة في أفريقيا**».

كانت التغييرات التي أجرتها قوّات الدفاع الإريتريّة في خُطوطها لدفاعيّة - وفقاً للبيان- هي أسلوب درجت عليه منذ حرب التحرير الأولى، لكن ذلك أمر لا تعرفه وسائل الإعلام الخارجيّة التي تطبّعت في الحروب على استخدام مصطلحين فقط: "النصر" أو "الهزيمة".. ولهذا راج المصطلح الثاني، مستنداً إلى أن إثيوبيا ألحقت بإريتريا هزيمة كبيرة.

في ذلك المناخ أعلنت إريتريا يوم ٢/٢٧ قبولها بالمُقترح الأفريقي، وأرسلت موافقتها تلك إلى رئيس المنظمة بليز كومباوري.

اعتبرت وسائل الإعلام الخارجيّة كذلك أن صدور إعلان الموافقة الذي تزامن مع انتشار مصطلح "الهزيمة"، هو نتاج طبيعي لها. وكان هذا الرّبط حقيقة أكدها الرئيس الإريتري في حوارٍ له بعد أيام قلائل من الحدث مع التلفزيون المحلي يوم ١٩٩٩/٣/١٣، حيث قال: «**إن التقييم التلقائي الذي يأتي إلى الأذهان هو أن إريتريا اختارت أن تُجري بعض التغييرات في الأماكن الدفاعيّة أو إخلاء بعضها، ولذلك أعلنت القبول باتفاق إطار العمل**».. وأضاف: «**لقد تزامن القبول مع إجراننا تغييراً عسكرياً، وهنا ربّما يحاول البعض أن يربط بين هذا وذاك**».

ذلك ليس احتمالاً، فقد رَبَطَ البعض بين هذا وذاك، ولم يكن بوسع أي مراقب للأحداث ألاّ يركن للتفسير الظاهري، رغم أن للحرب حساباتها الخاصة. لكن الرّبط كان وقعه أسوأ وضاعف من حجم معاناة الشارع الإريتري.. غير أن المواطن الإريتري جُبِلَ على الطاعة برصيد الثقة التي أولاها لقيادته، والتي ترتفع حينما يكون الوضع متعلقاً بخطر خارجي يحدِق بهم، ولذلك فهُم لا يسألون الأسئلة التي يجب أن تُسأل في مثل تلك المواقف، حتى ولو كانت من قبيل التنفيس عن كربهم.

في مساء نفس اليوم الموافق ٢/٢٧، اتصل السيد كوفي عنان بالرئيس أسياس أفورقي في الساعة السادسة (بالتوقيت المحلي)، وبالطبع لم يعرف أحد

بالتحديد ما جرى خلالها، لكن بعد ساعاتٍ قليلة منها، كان التلفزيون المحلي يُجري حواراً مع وزير الخارجيَّة هايلي وُلدتنسائي، فكشف عن خطوطها العريضة، وقال: «**طالب الرئيس أسياس كوفي عنان بأن يدين المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة هذا العدوان التوسُّعي، وأن يعملا على تنفيذ قرارات مجلس الأمن وإرسال مراقبين لاستقصاء الحقائق على أرض الواقع، وأن يعمل مجلس الأمن على تنفيذ ترسيم الحدود بأسرع ما يمكن**». وأضاف من جانبه: «**أكد السيد كوفي عنان أنه سيدعو لاجتماع طارئ لمجلس الأمن، وأن هذا الاجتماع سيُعقد عند الساعة الثالثة عصراً (بتوقيت نيويورك) وأنهم سيبذلون قصارى جهدهم لإيجاد حلٍ سلمي لهذا النزاع**».

طبقاً لذلك، اجتمع المجلس وأصدر بياناً رحَّب فيه بقبول إريتريا اتفاق العمل الأفريقي، ونوّه بقبول إثيوبيا المُسبَق به، وطالب بالوقف الفوري لجميع أشكال العدوان.

مع بداية شهر مارس (آذار) أعلنت إثيوبيا أنها: «**حققت نصراً كاملاً**» وقالت المتحدثة باسم حكومتها: «**إن قوّاتنا تمكّنت من طرد القوّات الإريتريَّة من مناطق راهن الرئيس الإريتري أسياس أفورقي على أن انسحاب قوّاته منها يعادل عدم شروق الشمس مرّة أخرى**».

بدا القادة الإثيوبيون "يُشعرون" في وصف أحداث "بادِمّي"، ففي حوارٍ له مع تلفزيون "الجزيرة" يوم ١٩٩٩/٥/٢٠، قال رئيس الوزراء مِليس زيناوي: «**معركة "بادمّي" أعتبرها أكبر معركة في أفريقيا - بما في ذلك شمال أفريقيا- بعد الحرب العالمية الثانية.. مناتٌ من قطع المدفعيّة.. آليات مدرَّعة.. وعشرات الآلاف من الجنود اشتركوا في هذه المعركة العنيفة طيلة أربعة أيام.. لذا فإن الخسائر في كلا الطرفين كانت بالالاف.. وخسائرنا كانت أقل بكثير من خسائر الإريتريين.. وأعتقد أن النتائج واضحة.. وحقيقة هُم اضطروا للفرار من "بادمّي"، وهي إشارة واضحة إلى انهم عانوا كثيرا**».

وفي يوم ١٩٩٩/٤/١ قال وزير المواصلات الإثيوبي "محمود درير"، الذي كان في زيارة للخرطوم في حوار أجراه معه التلفزيون السُّوداني: «**هزمناهم في معركة بادمّي.. أقاموا خندقاً طويلا.. هُم يتحدثون بأنهم الأساتذة ولا يستطيع أحد أن يكتب عن حرب الخنادق إلاّ ويكتب عن الإريتريين. لكننا هزمناهم وطردناهُم منها**». وأضاف: «**الشعب الإثيوبي العريق هزم إيطاليا الفاشيَّة في الثلاثينات، التي كانت مدجَّجة بالأسلحة.. وما حدث الآن إعادة للتاريخ**».

نزلت المُناشدات كالمطر من شتى بقاع العالم، تدعو الطرفين للوقف الفوري لإطلاق النار، وأصدرت المنظمة الأفريقيَّة بياناً يوم ١٩٩٩/٣/١، جاء فيه: «**بالنظر إلى قبول الطرفين اتفاق إطار العمل، ينبغي وقف القتال فوراً**»، ثمَّ أرسلت وفداً غادر أديس أبابا يوم ١٩٩٩/٣/٢ إلى إريتريا عن طريق المملكة

العربية السعوديّة، ولأن الوفد هو بطبيعة الحال يعكس واقع المنظمة، أخذت أعضاءه سِنَة من النوم في صالة الترانزيت بمطار جدّة، فغادرت الطائرة المتجهة إلى أسمرا يوم ٣/٣ بدونهم، الأمر الذي اضطرّهم للبحث عن وسيلة أخرى تقلهم، إذ كان لا بُدَّ من أسمرا وإن طال السفر.

نظرياً، بقبول إريتريا المقترح الأفريقي كان يفترض أن يكون ذلك خاتمة المطاف، إذ جفت الأقلام، ورفعت الصُحُف.. ونظرياً أيضاً طالما حدث الانسحاب الإريتري من "بادِمِي" كان يعني ذلك أن أكثر البنود تعقيداً قد تذلل تلقائياً.. وبالتالي، يبقى أن المنظمة لن تجد ما يعيق جهودها في تطبيقه بصورة فوريّة.

لكن بدا أن أديس أبابا غطت أذنيها عن سماع كل ذلك، وأسكرتها نشوة النصر، فأرادت التمادي في الخيار العسكري، فأصبح الواقع شيئاً، وما يحمله الأثير شيئاً آخر..

أقامت احتفالاً في الميدان الرئيسي "مِسكَلْ سكوير" في قلب أديس أبابا يوم ٣/٢، تحدّث فيه أحد المسئولين الإثيوبيين "علي عبدو" في حشدٍ قالت وكالة الأنباء الإثيوبيّة إن تعداده بلغ نحو مليون مواطن، وذلك بمناسبة "الذكرى ١٠٣ لمعركة عدوا ضدّ الاحتلال الإيطالي والنصر على القوات الإريترية في بادِمِي"، قال فيه: «**إن الحرب ستستمر حتى إبادة قوّات العدو بصورة كاملة**». وأضاف: «**إن نظام أسمرا يحاول مواجهة الهزيمة المهينة بتضليل الأسرة الدوليّة بادعائه الموافقة على الاتفاق الذي وضعته المنظمة الأفريقيَّة، والذي كانت إريتريا تسخر منه باستمرار**».. واعتبر أن: «**الموافقة المتأخِّرة محاولة جديدة للخداع من جانب أسمرا، سعياً منها وراء كسب المزيد من الوقت**».

على هذا النحو استمرّت أديس أبابا في خطابها حتى يكون مبرّرا لمواصلتها الخيار العسكري، فاستصدر مجلس الأمن بيانا اخر يوم ٣/٤ عبر فيه عن: «**أسفه لمواصلة إثيوبيا خطواتها العسكريَّة حتى الآن واستمرار القتال**»، لكن أديس أبابا لم تصُمّ أذنيها فحسب، إذ أخذتها العزّة بالإثم، فوضعت الأعراف الدبلوماسيّة جانباً، وبدأت تزدري على لسان مسئوليها ومن خلال البيانات الرسميَّة أي قرار أو مناشدة تطالبها بوقف القتال.

أصدر البرلمان الإثيوبي بياناً يوم ٣/١ انتقد فيه قرار مجلس الأمن رقم ١٢٢٧، الذي طالب بوقف سريع للأعمال العدائية. وفي يوم ٣/٣، صرّح المتحدث باسم البرلمان الإثيوبي "داويت يوهانس" في باريس وقال: «**إن إثيوبيا في الظرف الراهن غير مستعدة لقبول وقف إطلاق النار**».

استطاع وفدُ المنظمة الأفريقيَّة أن يصل اسمرا بعد طُول عناء - عدا مندوب جيبوتي بناءً على رغبة إريتريا- وكان عبارة عن وفد فني يمثل السكرتارية العامة للمنظمة. بعد لقاء وزير الخارجيّة الإريتري، قالوا إنهم يريدون: «**الاستوثاق من**

قبول إريتريا المقترح الأفريقي»، على حدِّ ما أعلنه رئيس الوفد، السيد سعيد جنيد (جزائري)، وزاد أن الحكومة الإريتريَّة: «**حدَّدت لجنة عُليا بكامل الصلاحيات لمتابعة تنفيذ إطار العمل في حال بدء المنظمة تفعيله**»، وذلك يعني أن الطرف الآخر لو أخلص النيَّة وقام بخطوات مماثلة، لأعلنت المنظمة طي هذه الصفحة، لكن الطرف الاخر بدا أنه قد استفتى قلبه، فراح يدلق ملح الشك على الجُرح النازف أصلاً، فقد صرَّحت المتحدِّثة باسم الحكومة الإثيوبيَّة يوم ١٩٩٩/٣/٦، واعتبرت أن: «**قبول إريتريا الاقتراحات الأفريقيَّة لحَلِّ النزاع الحدودي بين أديس أبابا وأسمرا يأتي فقط لكسب الوقت الكافي من أجل إعادة تنظيم قوَّاتها بهدف إعادة "بادِمّي"**».

كذلك شكَّك رئيس الوزراء الإثيوبي في لقاء مع الدبلوماسيين الأفارقة في اليوم الذي تلا قبول إريتريا للمقترح وقال: «**إنها تراوغ بدليل أنها أبلغت العالم الخارجي ولم تبلغ شعبها قبولها**».

ردَّ عليه وزير الخارجيَّة الإريتري في لقاءٍ له مع الدبلوماسيين المُعتمدين في أسمرا يوم ٣/٩، وقال: «**إن هذا يعكس النفاق الدبلوماسي، الذي ظلت تمارسه زُمرة "ويّاني"**»، مشيراً إلى أنه قام شخصياً، عبر مقابلة له مع تلفزيون إريتريا: «**بشرح هذا القرار، والذي نقل إلى جميع اللغات الوطنيَّة والأجنبيَّة، وأن الشعب الإثيوبي قد سمعه كذلك، ومع ذلك، فليس من اختصاص نظام "ويّاني" أن يعرف كيف ومتى تبلغ دولة ذات سيادة رسالتها إلى مواطنيها**».

مع ذلك، يبدو أن أسمرا لا تريد أن تعطي خصمها أي ذريعة، فقد أصدرت الخارجيَّة الإريتريَّة بياناً في اليوم التالي ٣/١٠، أكدت فيه: «**إن الجنود الإريتريين منذ ٢٧ فبراير (شباط) ١٩٩٩ قد تم نقلهم من "بادمّي" وضواحيها التي تحتلها إثيوبيا حاليا**»، وأكد البيان أيضاً: «**إن إريتريا مستعدة لتطبيق إعادة نشر القوَات في كافة المناطق المُختلف عليها على طول الحدود المشتركة في إطار نزع السلاح، وتحت إشراف مجموعة عسكريَّة مُراقبة ووفقاً لاتفاق إطار العمل**».. وبدا كأنما ذلك كرمٌ حاتمي لم تُعِرهُ أديس أبابا اهتماماً، أو أنها طمعت في أكثر منه، ولذلك ظهرت أجندة جديدة في زوايا السِجَال، إذ أصدرت الناطقة الرسميَّة باسم الحكومة بياناً يوم ٣/١٣ طالبت فيه إريتريا بـ: «**التعويضات والاعتراف بالمسئوليَّة الكاملة عن الخسائر البشريَّة والماديَّة التي نتجت إثر الاحتلال**».

كان ذلك أمراً إدَّا.. كشهابٍ خرَّ من سماءٍ داكنة، يحتار من نزل عليه هل يُصلي له صلاة الخوف أم صلاة الاستخارة.. وهل يدعو له بدعاء القنوت أم يعامله بعفوية سام بن نوح.

في مساء نفس اليوم ٣/١٣ تناوله الرئيس الإريتري في حواره المذكور مع التلفزيون المحلي، وأبدى استغرابه من ذلك الشرط المفاجئ، قائلاً: «**هذا شرط**

يصعُبُ تصديقه أو تصوُّره.. يدعو إريتريا إلى دفع تعويضات إلى إثيوبيا وتشترط أن اتفاق إطار العمل لن يتم تطبيقه ما لم تقم إريتريا بتعويض إثيوبيا عن الدمار الذي ألحقته بها.. إنها بحق لمُفارقة غريبة أن يطالب نظام "ويّاني" من إريتريا تعويضه، وهو الذي أبعد أكثر من ٥٤ ألف إريتري، ونهب ممتلكاتهم واحتلّ الأراضي الإريترية.. إنه لأمرٌ مثير للاستغراب والدهشة، أن يقلب هذا النظام الأمور رأساً على عقب، ويطالب بالتعويض.. إن الهدف من وراء هذا الشرط الجديد والغريب واضح، لا يحتاج إلى كثير عناء ولا ينطلي إلاّ على من لا يجيد القراءة بين السطور.. وهو محاولة إلباس إريتريا ثوب الاعتداء بطريقة غير مباشرة». وسواء صحَّ ما ذهب إليه الرئيس الإريتري من تفسير، أو غيره، فإن أديس ابابا لم تتمسَّك به كثيرا، بدليل أنه لم يظهر شيئاً آخر يُوازر النّاطقة الرسميّة في مُطالبتها تلك.

في هذا اللقاء نفسه، تناول الرئيس الإريتري للمرَّة الأولى ملابسات ما حدث في معركة "بادمَي"، وفي تقييمه لها أكد حدوث أخطاء: «**كانت هناك بعض الأخطاء والنواقص الزمتنا اتخاذ بعض التغييرات في مواقعنا، إذ لم يكن أمامنا خيارٌ آخر في ظلّ ذلك سوى اتخاذ هذه الخطوة، أما الحديث عن تلك الأخطاء والنواقص الآن فهو سابق لاوانه. وعموماً يكمُنُ في عدم معالجة بعض المواقف بالسرعة المطلوبة، لأن الحرب لها قوانينها الخاصة**».

كان ذلك اعترافاً صريحاً وجريئاً، لا سيّما أن قائله هو قائلُ العبارة المشهورة في "استحالة شروق الشمس"، التي جعلت منها إثيوبيا شعاراً لمعركتها "غروب الشمس".

بالرغم من ان الحديث عن «**النواقص والاخطاء سابق لاوانه**»، إلا أن إقرارات ذلك تجلت في عدم وجود الفريق اول سبحات افريم وزير الدفاع على راس هرم القيادة العسكرية، ولا يدري أحد ان كان قد تحمل تبعات تلك الأخطاء، أم وضعت على عاتقه. وتردد ذلك في الشارع لعدة اشهر حتى تدحرج واحترق جبل "بادمَي" ووصل الى اديس ابابا التي وجدت فيه مادة اعلاميّة استهلكت مضغها، الأمر الذي دفع وزير الدفاع الفريق اوّل سبحات افريم الى ان يُلقي كل شيء جانباً ويظهر على شاشة التلفزيون، في حوارٍ لمدة نصف ساعة يوم ١٩٩٩/٥/١٩، اي بعد عام كامل من الازمة، وكان الأوّل له منذ اندلاعها، والأخير بعد مُضي عامين منها، ممّا كرّس في فهم الشارع وجود خلافاتٍ، لكن الذي لم يكُن معروفاً انذاك، هو ما إذا كان ذلك اللقاء خاتمة المطاف أم لا؟!

أيا كان تفسير ما جرى، ففي اللقاء نفسه سُئِل الرئيس إن كانت هناك كلمة يود أن يقولها لقوات الدفاع الإريتريّة، فقال: «**في هذه اللحظة التاريخيّة، لا أحاول ان اضع المبرّرات، فإن كان من شيء أقوله لهُم فهو أننا نُرسي تقليداً عريقا يتمثل في الاعتراف بالخطأ أو القصور، الذي تسبّب في تغيير المواقع. ليس هناك**

أجمل من الاعتراف بالخطأ. ذلك ساعدنا كثيراً في تقييم المواقف. إن قوَّات الدفاع الإريتريَّة تعرف تماماً ما أدَّى إلى اتخاذ القرار».

كان ظهور الأجندة الجديدة دليلاً على عزم أديس أبابا المُضِيّ قُدُماً في الخيار العسكري، فقد ذكرت صحيفة "الخليج" الإماراتيَّة أن وزير الخارجيَّة سيوم ميسفن استدعى السفير الأمريكي وأبلغه احتجاج بلاده على: **«الموقف الأمريكي المنحاز والقاضي بحصر المواجهة العسكريَّة وعدم تجاوز مناطق النزاع».**

كان تغليب أديس أبابا لهذا الخيار نابعاً من قراراتٍ تسرَّبت من اجتماع للجنة المركزيَّة لـ"الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي"، ضمَّ تسعة أعضاء من المتنفذين في مركز القرار أوائل مارس (آذار)، وصدرت عن الاجتماع عدَّة قراراتٍ أوصى بضرورة تنفيذها على المستوى القومي من خلال أجهزة الدولة المختلفة. من أهم هذه القرارات كان هناك بندان مؤثران:

- **أولاً:** الاستمرار في الحرب بشقيها العسكري والاقتصادي، مهما كانت التضحيات البشريَّة والتكلفة الماديَّة التي ستدفعها إثيوبيا، فذلك من شأنه أن يُؤدِّي إلى إضعاف "نظام الشعبية" ويوفر فرصة للقضاء نهائياً على رئيسه أسياس أفورقي، الشيء الذي يفسح المجال لخياراتٍ أخرى.. وبالحدِّ الأدنى، فإن الاستمرار في الحرب سيقضي على المستقبل السياسي للجبهة الشعبية. وأورد مقارنة في هذا الصدد تشير إلى أن مقتل ١٠ آلاف إريتري سيكون له تأثيره في المجتمع وعلى المستقبل السياسي للجبهة الشعبيّة، في حين أن مقتل ١٠٠ الف إثيوبي مقابلهم لن يكون له تأثير كبير بالنظر للوضع الديمُوغرافي للبلدين، ولفوارق الوعي السياسي والاجتماعي، باعتبار أن تصوُّرهما في المجتمع الإريتري سيضع الجبهة الشعبيّة في موقع المُساءلة، في حين أن تدنيهما في إثيوبيا يجعل منهما حدثاً طارئاً لن يستقر في وجدان المجتمع، أما ضبقته المستنيرة من القوميات الاخرى فإن مواصلة الحرب ستقرّب المسافات وتقلل من حجم التناقضات معها - اي الجبهة الشعبيّة لتحرير التيغراي- كما أن الاستمرار في خيار الحرب سيُودي إلى إنهاك إريتريا اقتصادياً.
- **ثانياً:** الاستمرار في الحرب بغضّ النظر عن رُدود فعل المجتمع الدولي. ورجّح القرار ان استمرارها إقليمياً سيُقابَل بالصمت، إن لم تكن المُؤازرة، باعتبار توتر علاقات إريتريا مع جارين، وعلاقات الأمر الواقع مع جار ثالث، أما المجتمع الدولي فلن يتعجل في إدانة إثيوبيا لاعتبارات معروفة.

كان الهدوء قد بدأ يخيم على الجبهات.. والبيانات والتصريحات أصبحت ككرة "بنج بونج" تتقاذفها العاصمتان بلا كللٍ أو ملل.

يا سارية.. ظُرُونا:

لم تنتظر الجبهة الحاكمة في إثيوبيا طويلاً لتنفيذ القرارات المذكورة، ففي يوم ١٩٩٩/٣/١٥ التقى الجمعان.. صَمَتَت البيانات وتحدَّثت البندقيَّة.. كانت

الأنظار مثبتة تماماً على "بادِمّي" كموقع يحتمل أن يشهد معركة فاصلة، ولكن في ذلك اليوم كان هناك من صعد إلى قمّة الجبل ونادى: "يا سارية ظُرونا".. فتحوَّلت الأنظار نحوها.

اشتعلت المعركة في الجبهة الوسطى "ظُرونا".. بدأت في الساعة الثامنة صباحاً كأنما هي نُزهة ترفيهيّة، ولأنها الجبهة الأقرب إلى العاصمة أسمرا دون تضاريس جبلية في الطريق المؤدي لها.. ولأن بعض الأجندة تحدّثت حول إمكانيّة الوصول إليها - أي أسمرا- وتغيير "حكومة الشعبية".. ولأن أسلوب الموجات البشريّة أدّى نتائجه في "بادِمّي"، قامت إثيوبيا بحشد ذات الأعداد الضخمة التي تسندها الدبّابات والمدافع وطائرات الميج.. كان القتال شرساً.. (جرى تفصيله في الفصل الأخير).. وبشهادة الذين غطوا الحرب، تكبّدت القوّات الإثيوبية خسائر يشيب لها الولدان.

عندما عكست وسائل الإعلام تلك الخسائر، استعاد الشارع الإريتري توازنه.. ارتفعت المعنويات التي بعثرتها أحداث "بادمّي".. عادت إليه الثقة والطمأنينة مجدّداً.

جرت المعارك لمدة ثلاثة أيام، تواصل نهارها بليلها، ثم استمرّت متقطعة حتى تلاشت باقتراب نهاية مارس (آذار). ثم تواصلت في بقيّة الجبهات متقطعة خلال شهر أبريل (نيسان)، وخفتت في مايو (أيار)، ثم ارتفع هديرها مرّة أخرى في يونيو (حزيران).. وهكذا..

أطلت الحلول الدبلوماسية.. ابتدرها المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقيّة في اجتماعه رقم ٦٩ في أديس أبابا، وتأجّل إلى هذه الفترة بسبب هذه المعارك، بعد أن كان مفترضاً عقده في أوائل فبراير (شباط). كادت هذه الدورة أن تفشل بسبب مشاكل كثيرة غير الحرب الإثيوبيّة الإريتريّة، مثل قضيّة الصحراء الغربية، كما أن إريتريا لم تحضرها، وواقعياً كان حضورها صعباً بسبب إقدام أديس أبابا على طرد ممثلها "قرما أسمروم" بعد أن ألبسته تُهمة لا تتناسب والمنصب.. تزوير العُملة، تخزين السلاح والمُتفجّرات وتنظيم شبكة سريّة.. الخ.. لهذا اكتفت إريتريا بمذكرة عمّمتها على الدول الأعضاء، وطلبت فيها أن يتم الاجتماع في «**بلدٍ مُحايد يقبله الجانبان**» إذا رغب المجتمعون في مناقشة مشكلتها مع إثيوبيا. ويبدو أن هذا الشرط الذي لن يتحقق، قد وقع برداً وسلاماً على المُجتمعين، وكفاهُم عناء البحث في المشكلة، فلم تناقشها الدورة لأن هناك مشاكل أكثر منها إلحاحاً، مثل ماليّة المنظمة التي استهلكت شطراً كبيراً من المناقشات؟!

تطوّر الأمر في مجلس الأمن قليلاً، إذ أتاح لوزيري خارجيّة البلدين مخاطبة أعضائه في يوم ١٩٩٩/٣/٢٥، ثم بعدها وصل السفير محمد سحنون ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في إطار جولة هي الثانية له، بدأها بزيارة أسمرا في يوم ٤/٢٦، والتقى الرئيس الإريتري وأبلغه أن المنظمة الدولية جهّزت المُعدّات

والخُبراء والفنيين لتنفيذ الاتفاقيَّة، وأمَّن سحنون في مؤتمرٍ صحفي عقده في مطار أسمرا قبل مغادرته إلى أديس أبابا يوم ٤/٢٨ مرّة أخرى على: «**رغبة إريتريا في تطبيق المقترح الأفريقي**». وأبلغ المسئولين الإثيوبيين ذات الرسالة، ولم يصدُر شيئاً يُطابق وجهات النظر، لكنه بعد أن غادر، تحدَّث زيناوي في التلفزيون المحلي يوم ٥/٣ وقال إنه: «**أوضح للمبعوث الخاص للأمم المتحدة محمد سحنون أثناء زيارته الأخيرة للمنطقة أن إثيوبيا لن تقبل بما تروّجه إريتريا عن قبولها المقترحات الأفريقية**». وأكادُ أحسَبُ حينها أن المسئول (الجزائري الأصل) بما عُرف عنه أنه نهَلَ من خصائل شعبه الجادّة والنقيّة، سيطلب من الذي قال له الكلام السابق مُصحفاً ليُقسم عليه بأنه سَمِعَ من أسمرا تأكيدها بالقبول قولاً ولمسه فعلاً.

اجتمع مجلس الوزراء الإريتري يوم ٤/٨ وأصدر بيانا في ختام اجتماعاته تعرَّض فيه للمرَّة الأولى إلى الأجندة الجديدة - أو الخفيَّة- التي برزت من أديس أبابا بشكلٍ جلي بعد "بادِمّي" و"ظُرونا"، وقال: «**إن العدوان خططت له زُمرَة "ويّاني" لتدمير تحصينات الدفاع الإريتريّة، والقضاء عليها في ظرف أيام معدودات، ومن ثمّ الوصول إلى أسمرا وإسقاط الحكومة الإريتريَّة وقتل المواطنين ومصادرة ممتلكاتهم**».

ثم تطرّق لها الرئيس الإريتري بإسهابٍ في مؤتمر صَحَفِي عقده يوم ٤/٢٤، قال فيه: «**إن الهدف الأساسي واضح كما جاء على ألسنة أقطاب زُمرة ويَاني، ألا وهو دخول أسمرا مهما كلف ذلك من تضحيات، وفي وقتٍ وجيز، ودون تراخٍ لالتقاط الأنفاس**».

وأضاف في محور آخر: «**اعتقدت كوادر ويَّاني أن الاقتصاد لن يستطيع الصمود لشهر واحد، وأنه سينهار بسرعة إذا استغنوا هُم عن خدمات الموانئ الإريتريّة، وأوقفوا رحلات طيرانهم المدني، واتخذوا بعض الإجراءات الأخرى**». واستطرد قائلاً: «**إن فكرة الوصول إلى أسمرا هي فكرة وُلدت -أو ظهرت- في سياق التطوّرات المُفتعلة، ففي البداية كانوا يحاولون تحقيق أهداف بسيطة ومحددة للغاية، وذلك عبر الأساليب الالتوائيّة غير الشرعيَّة، وعندما أدركوا أن هذه الطموحات لا يمكن تحقيقها بسهولة، وُلدت لديهم فكرة التخلص من القوّات الإريترية والوصول إلى أسمرا**».. وتوسَّع قائلاً: «**إننا لا نستطيع القول بأنه لم تكن هناك أحلام لبناء تيغراي الكُبرى، ذات المساحة الجغرافيَّة الواسعة والمُتطوِّرة اقتصاديا والمتقدّمة صناعياً، وذات الخدمات الاجتماعيَّة والثقافيَّة الجيّدة.. لا نستطيع أن نقول بأنه لا توجد مثل هذه الأحلام، لأنها كانت تعشش في الماضي وظلت وما زالت حتى الآن**».

سواء أرادت أديس أبابا الوصول حقاً إلى أسمرا، أو أن هذه الأخيرة عزمت على ترويج ذلك، فالمهم أن ما قيل كان كفيلا بتمتين الجبهة الداخليّة، والتفاف المواطنين حول حكومتهم، حتى ولو كان لهُم رأي سالب فيها.

عاودت الجهود الدبلوماسية المشي فوق الدبابيس، ففي يوم ٥/٣ أرادت المنظمة الأفريقيَّة أن تلتقط القفاز وتثبت كينونتها وفعاليتها بمناسبة مرور عام على الأزمة. أخذ الناطق الرسمي السيد إبراهيم دَقَش على عاتقه هذه المُهمَّة الجسيمة، فأصدر تصريحاً صحفياً كان أشبه بالغضبة المُضَرية، ودعا باسم المنظمة إلى وقف فوري لإطلاق النار في الحرب الدائرة، وذلك لتمكينها من تطبيق الخطط لحَلّ النزاع الحدودي. وقال دقش: «**ينبغي على البلدين وضع نهاية سريعة للقتال لتطبيق اتفاق إطار العمل الذي اقترحته المنظمة الأفريقيَّة**». كانت هذه هي المرَّة الاستثناء التي تدعو فيها منظمة الوحدة الأفريقيَة علناً لوقف سريع وغير مشروط للقتال على لسان ناطقها، لكن الذي حدث أن وزير خارجيَّة إثيوبيا سيوم ميسفن وجّه له في اليوم التالي صوت لوم شخصي في مكتبه على هذه الجُرأة التي ضلّت الطريق.. وبعد الموقفين المذكورين سابقاً.. كانت تلك هي ثالثة الأثافي في أداء الناطق الرسمي للمنظمة في الأزمة، الذي أراد أن يقول للطرفين فيها إنني آنست لكم بجانب الطور نارا، فاقترب منه أحدهما وألقى به فيها، فلم تحرق شيئاً من جسده سوى لسانه.

في إطار الجهود الدبلوماسيَّة التي نشطت، زار العاصمتين مبعوث من الرئيس الأوغندي، وهو وزير الدولة لشئون الدفاع "ستيفن كاقوما". ولم تستطع القاهرة - التي زارها الرئيس الإريتري يوم ٥/١٥ ورئيس الوزراء الإثيوبي يوم ٥/١٧ بعد أن غادرها الأوّل- أن تجمعهما معاً أو حتى على مستوى وزراء الخارجية وفق ما تردّد، وقال أفورقي في ذلك: «**نحن على استعداد لحضور أي محادثات مباشرة مع الإثيوبيين على اي مستوى وفي أي مكان**»، لكن زيناوي رفض في تصريح اخر الفكرة. وفي يوم ٥/١٩ قطع وزير الخارجية المصري عمرو موسى الأمل تماماً، حيث صرّح لوسائل الإعلام مؤكداً رفض سيوم ميسفن لقاء نظيره هايلي ولدتنسائي وقال: «**إن الخلافات ما زالت حادة، وإن مسار تسوية الأزمة بين البلدين لم يتحدّد بعد**». كذلك طال الفشل طرابلس، ولم يستطع العقيد معمّر القذافي أن يجمعهما معاً وفق ما تردّد وأشيع أيضاً.

في غضون ذلك، وفي الوقت الذي هدأ فيه "حوار البُندُقيَة"، بدأت أديس أبابا حواراً من طرف واحد، وذلك بتجديد قصفها للمُدُن الإريتريَة، حيث استهدفت مقاتلات حربيَة إثيوبيَة من طراز "ميج" ميناء مُصَوَع في يوم ٥/١٦، ثم قرية شامبكو على بعد ٥٠ ميلاً من بادِمِي، وتوالى القصف متقطعاً على مدن أخرى.. عدي قيح، مندفرا ومناطق أخرى غرب إريتريا.

في خطاب ألقاه يوم ٥/٢٨ بمناسبة الذكري الثامنة لسقوط مانغستو، برَّر رئيس الدولة نجاسو جيدادا لجوء بلاده لاستخدام القوَّة، وقال: «**لا خيار أمام إثيوبيا سوى اللجوء إلى القوَّة لاستعادة سيادتها كاملة، إذا استمرّ نظام الرئيس أسياس أفورقي الديكتاتوري في ممارسة الاستفزاز، ورفض الانسحاب من الأراضي الإثيوبية، وفقاً لاتفاق السلام الذي أعدته منظمة الوحدة الأفريقية**»..

كذلك تحدَّث في المناسبة نفسها الجنرال صادقان جبري تنسئي، وأكد: «**قرار مواصلة الحرب الدفاعيَّة لطرد الجيش الإريتري**».

اشتعلت بادِمِي مُجدَّدا، وبدا أن الطرفين أرادا استباق موسم هطول الأمطار الذي يفرض أحكامه قسراً، وتساقطت البيانات بأرقام فلكيَّة، الأمر الذي جعل وسائل الإعلام الخارجيَّة تقف متسائلة إن كان ذلك صحيحاً؟! ولا يُعتقد أن الإجابة يمكن أن تُفضي إلى شيء منطقي، فالمهم أن هنالك قتالاً، وأن هنالك رءوساً تتطاير.. وأخرى قد يحين قطافها.. لكن تساؤلات الإعلام كانت مؤشراً إلى أن المجتمع الدولي بدأ يضع قطنا على أذنيه.. ربَّما ملاً، أو سأماً، أو ضجرا.

أما الوفود الرسميَّة، فلم تبلُغ تلك الدرجة بعد، فما تزال تروح وتجئ، فقد وصل إلى المنطقة كل من رئيس الوزراء الإيطالي السيناتور رينو سيري، ووفد ليبي برئاسة د. عبد السلام التريكي الأمين المساعد للشئون الأفريقية باللجنة الشعبيَّة العامَّة للاتصال الخارجي بالجماهيريَّة العربيَّة الشعبيَّة الليبيَّة العُظمي.. وأخيراً دعا مجلس الأمن في ٦/٢٤ إلى وقف فوري لإطلاق النار، فأصبح ذلك عملا روتينياً.

قبل ذلك بنحو عدة أيام، وتحديدا في ٦/١٩، نشرت وكالة 'رويترز' وثائق في أديس أبابا ذكرت أنها حصلت عليها من مصدر دبلوماسي، كانت عبارة عن رسالتين من الرئيس بليز كومباوري رئيس المنظمة الأفريقيَّة (رئيس بوركينا فاسو) إلى الرئيس أسياس أفورقي بتاريخ ٥/٨ و١٩٩٩/٥/٢٠.. في الأولى قال كومباوري: «**أتقدَّم بنداءٍ قوي باسم منظمة الوحدة الأفريقيَّة كي تقبلوا اقتراحنا بأن توافق حكومة إريتريا على سحب قوّاتها من الأراضي الإثيوبيَّة التي احتلتها بعد ١٩٩٨/٥/٦**».. ويقول في الرسالة الثانية: «**إن الهدف الرئيسي لمنظمة الوحدة الأفريقية، هو إيجاد الظروف المواتية، وخاصة العودة إلى وضع ما قبل السادس من مايو (أيار) ١٩٩٨**».. وأضاف: «**مع تحقيق ذلك، فإن تفهمنا الواضح هو أن إعادة الانتشار هذه لن تكون حُكماً مُسبقاً بأي حال على مطالب الطرفين كليهما بشأن هذه المناطق**».

كانت الرسالتان عبارة عن رقص أفريقي خارج حلبة المنظمة، على الرغم من أن ضارب الطبل هو رئيسها، فبالنظر لتاريخيهما، فإن الذي تحدَّثت عنه الرسالتان قد أصبح تحصيل حاصل بعد معارك "بادِمِي" التي وقعت قبلهما في فبراير (شباط) ١٩٩٩، إذ كان من الطبيعي في ذلك الوقت أن تكون جهود المنظمة منصبَّة حول توقيع الطرفين على المقترح الأفريقي. لقد كان نشر الرسائل بذلك المضمون فجيعة أخرى في المنظمة الأفريقيَّة، ممثلة في رئيس دورتها.

قامت أديس أبابا باستثمار ذلك إعلامياً بالنسبة لمواطنيها، فاضطرَت الخارجيَّة الإريتريَّة أن تُصْدِرَ بياناً في ٧/٥ ذكرت فيه أنها أرسلت رداً على الرسالتين المذكورتين بتاريخ ١٩٩٩/٥/١١ عبر الوفد الذي ضمَّ وزير خارجيَّة

بوركينا فاسو (بصفته ممثلاً لرئيس المنظمة)، وأعضاء الأمانة العامة في المنظمة الأفريقية الذين زاروا أسمرا في التاريخ المشار إليه. وأكد البيان أن الرد تضمن:

(١) ضرورة الوصول إلى اتفاق مُلزم ورسمي توقعه الحكومتان الإريتريّة والإثيوبيّة، يؤكد موافقتهما على اتفاق إطار العمل.

(٢) توقيع اتفاق رسمي بوقف إطلاق النار لتهيئة المناخ الملائم لتطبيق إطار العمل.

وتساءل البيان حول: «**كيفيّة حصول أديس أبابا على الرسائل الخاصة المتبادلة مع رئيس المنظمة، ووثائق الهيئة الرئاسيّة العُليا، في وقت ظلت فيه إريتريا لا تعلم شيئاً حولها**».. وأضاف: «**إن ذلك سيظل سراً عظيماً حتى يتم الكشف عنه**».

لم يكن تساؤل أسمرا في مكانه، ذلك أنه معروفٌ أن بعض الأفارقة لهُم آليات يلجأون إليها كثيراً في قضايا بغرض تليينها إذا ما تصلّبت، لهذا كان التساؤل أشبه بالصراخ في جبٍ عمي .. حيث لا يسمع الصائح سوى صدى صوته، فقد كان كومباوري قد وصل إلى محطته الأخيرة في رئاسة تلك الدورة، وينبغي أن يسلمها للرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة في القمّة الخامسة والثلاثين التي عُقدت منتصف يوليو (تموز) ١٩٩٩ في الجزائر، وقد رأى الأول أنه لن يضيره شيء إن لم يكن ختام دورته مسكاً.

بالعودة للتنظير مرّة أخرى، كان مفترضاً أن تكون الجزائر هي النقطة الأخيرة التي تهدأ فيها الأنفاس تماماً من اللهاث المستمر.

تميّزت قمّة الجزائر بحضورٍ ملموس على مستوى الرؤساء (٤٣ من ٥٣ عضوا). ولأن كُلّ شيء قد أصبح جاهزاً، فقد طُرحت القمّة مباشرة ثلاث وثائق على الطرفين للتوقيع عليها، وهي تفصيلٌ للمُقترح الأفريقي من حيث تطبيق إطاره وآليّاته والتدابير الفنية المتعلقة به.

أعلن الرئيس الإريتري للقمّة قبوله الرسمي لهذه الوثائق، بعد أن اطلع عليها في عشر دقائق، كما قال بعد عودته. أما رئيس الوزراء الإثيوبي، فطلب إمهاله إلى حين الرجوع إلى البرلمان، ويبدو أنه قد ارتأى أن يكون ذلك تكأة في الرئيس الإريتري بالإيحاء للقمّة أنه يملك القرار وحده، أما هو فله مُؤسّسات ديمقراطيّة يرجع إليها.

بعد وصوله إلى أديس أبابا يوم ٧/١٦، قال للصحفيين: «**إن حكومته ستسعى لطلب توضيحات، وإن بعض عناصر المقترحات ستُدرس في مُؤسّسات الحُكم المعنيّة**».. وكان إعلان طلبه "توضيحات" قبل عرضه على البرلمان الذي ذكره قد عنى انه وقع في الفخ نفسه الذي حاول أن ينصبهُ للرئيس الإريتري، وهو مركزيّة القرار.

كان الرئيس بوتفليقة متحمِّساً لعمل شيء إيجابي خلال دورته. وبعد بضعة أيام من انتهاء القمَّة، أوفد مبعوثه الخاص السيد أحمد أويحيى، مدعوماً بالسيد أنتوني ليك، وقد حضرا إلى أسمرا والتقيا الرئيس الإريتري منفصلين يوم ٧/٢٣، ورئيس الوزراء الإثيوبي يوم ٧/٢٤، ثم عادا مرَّة أخرى والتقيا الأوَّل يوم ٧/٢٥، وخلص أويحي إلى بيان أصدره يوم ٧/٢٦ عالج فيه حصيلة الجولات الثلاث بلغة دبلوماسيَّة رصينة.

كان واضحاً أن الجزائريين يريدون وضع حدٍ لهذه الأزمة، فعاد مرَّة أخرى السيد أويحيى في نهاية الأسبوع الأوَّل من أغسطس (آب)، وسلم الرئيس الإريتري على الفور وثائق آليّات تطبيق إطار العمل الأفريقي، ثم توجَّه إلى أديس أبابا وسلم رئيس الوزراء نسخة أخرى.. بادرت إريتريا بإعلان موافقتها عبر بيانٍ صدر من وزارة الخارجيَّة في ٨/٨، وذكر أنه أبلغ رئيس المنظمة (عبدالعزيز بوتفليقة) بذلك، وأن: «**الوثائق الثلاث هي نتاج جهدٍ مشترك لخبراء فنيين من منظمة الوحدة الأفريقيَّة والأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكيَّة**».

عقب مقابلته المسئولين الإثيوبيين، أصدر السيد أويحيى تصريحاً في ٨/١٠، قال فيه: «**إن إريتريا وافقت على الوثائق الثلاث، وطالبت إثيوبيا بإعطائها توضيحاتٍ بشأن وثيقة التدابير الفنية لآليات التطبيق**». وبالفعل أرسل رئيس الوزراء الإثيوبي يوم ٩٩/٨/١٣ رسالة إلى الرئيس الجزائري ضمَّنها نحو ٣٧ استفساراً حول الوثيقة الثالثة، أي "التدابير الفنية"، طالباً توضيحاتٍ حولها.

لم يطُل الأمر، فقد وصل السيد أويحيى إلى أديس أبابا بعد عشرة أيام من ذلك التاريخ، أي في ٨/٢٣ حاملاً الرد على التوضيحات، وسلمه إلى المسئولين الإثيوبيين، وغادر إلى أسمرا يوم ٨/٢٥ حيث أطلع القيادة الإريتريَّة على فحوى الاستفسارات الإثيوبية وتوضيحاتها. وكان الظن أن ذلك هو الفصل الأخير في كتاب الأزمة.

كان من الواضح أن المسألة دخلت في دائرة المزايدات، فإن الوثيقة التي هي نتاجٌ لجهدٍ ثلاثي مشترك، جاءت شاملة ومفصَّلة ودقيقة، بمعنى أنها «**لم تترك حجراً إلا رفعته**» كما يُقال، لذلك فإن طلب التوضيحات حولها هُو أشبه بحال من أراد أن يحفر بئراً قرب نهر ليروي ظمأه.

على هامش الموضوع، فإن الذين يتابعون أحداث هذه المنطقة، يكتشفون أن كلمة "توضيحات" اكتسبت بجانب معانيها اللغوية معاني سياسيَّة، فقد طلبتها إريتريا في بداية طرح المقترح، وجاءت إثيوبيا لتطلبها في وثيقة التدابير الفنيَّة، وقد سبق أن دخلت تاريخ السُّودان المعاصر إبان عهد الديمقراطية الثالثة، عندما طلب السيد الصَّادق المهدي "توضيحات" كشرطٍ للموافقة على اتفاقيَّة السلام التي وقعها السيد محمَّد عثمان الميرغني والدكتور جون قرنق، ولكن مع فارق أن استخدامها في السُّودان أدَّى إلى تغيير مساره السياسي تغييراً جذرياً، من

ديمقراطيَّة مدنيَّة إلى ديكتاتوريَة ثيوقراطيَّة، وقد ساهمت تلك الكلمة في ذلك.. وبهذا الاستخدام الثلاثي، يحق لنا أن نطلق عليها "الكلمة الكُنفِدرَالِيَّة".

ثم بدأت التصريحات والبيانات تنسال من الأفواه على استحياء، ووفودٌ تجيء في السر، وأخرى تروح في العلانية، وتحرَّك السيد أويحيى بعد أن عيل صبره حيال موافقة تأتي ولا تأتي.. زار أديس أبابا يوم ١٠/٢٥، وأعقبها بزيارة أسمرا يوم ١٠/٢٧.. وفي العاصمتين التقى وجوهاً طالما ألِفَت قَسَمَاتِها من كثرة جولاته المكوكيَّة، بل ربَما حاول أن يستنطق تلك القسمات بالشيء الذي لم يجرؤ اللسان على ذكره، بُغية أن يجد الإجابة الشافية التي تقطع دابر تلكؤٍ لا مبرِّر له، ويستنكف السيد أويحيى أن يسمّي ذلك "لعباً صبيانياً"، أو على الأقل شيئاً لم تعتده دبلوماسيَّته التي امتدت إلى أكثر من رُبع قرن.

بعدها.. صمتت "شهرزاد" أديس أبابا عن الكلام المُباح.. و"شهريار" المنظمة لم تغمُض له عين، في انتظار صُبحٍ لم يأت.. ومُذَاك الوقت، والحل أصبح كسراب بُقيعةٍ تحسَبُهُ المُنظمة الظمأى ماء!

obeikandl.com

هوامش الفصل العاشر

(١) بول هاريس - العدد السابع من مطبوعة Combet and Survived عدد أكتوبر ١٩٩٨.

(٢) مجلة 'الأحداث' - قسم الإعلام والدعاية بالجبهة الشعبيّة لتحرير إريتريا بتاريخ ١٩٨٥/٧/١.

(٣) تمّ الكشف عن ذلك بعد نحو عام تقريباً في ورقة للدكتور أماري تخلي (كان المُفوّض لهيئة إعداد الدستور) قدّمها في مؤتمر "حقوق الإنسان في أفريقيا" الذي عُقد في موريشيوص منتصف أبريل (نيسان) ١٩٩٩، قال فيها: «إن الغارة الجويّة أودت بحياة ٤٨ قتيلاً وجريحا بينهم أطفال ونساء».

obeikandl.com